التكلفة والآثار الاقتصادية للإرهاب في ضوء تنامي مؤشراته واتجاهاته

دكتور/ أشرف السيد حامد قبال(۞)

مقدمة

لم يكن الإرهاب وفقًا لبعض المفاهيم التي استقرت مجرد أعمال عشوائية وإنما أعمالاً إجرامية مخططة ومنظمة تستهدف خلق مناخ عام من التهديد والتخويف والترهيب، من خلال الاستخدام المادي للعنف ضد الأفراد والممتلكات، بما يحقق أهدافًا استراتيجية وسياسية واقتصادية لمرتكبيه، من خلال التأثير بشكل عام على الأمن العام.

وبما أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يمثل أحد أهم المقومات البدهية للتنمية الاقتصادية، فهذا يعني أن اختلاله دليل على اختلال مسيرة التنمية، وتشير الدراسات التطبيقية إلى أن من أهم أسباب التخلف في كثير من الدول النامية الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تسود فيها. نظراً لأن موضوع التنمية الاقتصادية يعد موضوعًا شاملاً يضم تحته مجموعة من العناصر والمتغيرات الاقتصادية؛ في قطاعات الاستثمار والصرف الأجنبي والسياحة والبطالة والتضخم وميزان المدفوعات، وغيرها من المتغيرات الكلية المهمة.

وتشترك كل هذه المتغيرات في حساسيتها للبيئة السياسية والاجتماعية المحيطة سلبًا أو إيجابًا، بل إن بعضها يكون تأثره كبيراً ومباشراً، فرأس المال مثلاً يعد من أكثر العناصر التي تناولت الأدبيات الاقتصادية سرعة تأثره بالبيئات

(۞)أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد ورئيس قسم القانون العام بكلية الشريعة والقانون ـ فرع جامعة الأزهر بطنطا.

المضطربة وابتعاده عنها، وعندما نتناول هروب رأس المال الوطني إلى الخارج وآثاره الاقتصادية مثلاً، فإننا نتحدث عن أحد آثار البيئة غير المستقرة، وحينما يكون عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في شكل عمليات إرهابية ضخمة فإننا نكون أمام مشكلة تتجاوز خطورتها النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي والدولي وتشكل مجموعة من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

ويؤثر الإرهاب تأثيراً كبيراً على العديد من القطاعات الاقتصادية بالنظر لوجود علاقة سببية كبيرة تتمثل في إنعدام الشعور بالأمن والطمأنينة، للمستفيدين، أو المتعاملين داخل هذه القطاعات من ناحية، وبالنظر لكون هذه القطاعات تمثل أبرز المنابع الرئيسية لزيادة موارد الدولة المالية، وركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى.

وظاهرة الإرهاب لها انعكاسات ومضامين خطيرة على المجتمعات والاقتصادات المختلفة على المدي القصير والمتوسط والطويل، وأيًّا كانت الدوافع التي تقف وراء العمليات الإرهابية، والقوي التي تحركها فإنها تؤثر وبقوة على المقدرات الاقتصادية للدولة والمجتمع ككل إذ تؤثر سلبًا على الدخل القومي بشكل مباشر وغير مباشر، ولاشك أن هذا التأثير يتوقف على العديد من المحددات الهامة الذي يحدد توافرها قياس مدي أثر الحدث الإرهابي من الناحية الاقتصادية.

إن المنظمة الإرهابية يمكنها، من حيث المبدأ، أن تحقق هدفها بشكل أسرع إذا تمكنت من زيادة عواقب حملتها. ويمكن لهذه العواقب أن تتخذ اشكالاً عديده تشمل الإصابات، والمباني المدمرة، وارتفاع مستوي القلق، والتكاليف الاقتصادية التي لا تحصي. ويمكن للإرهاب أن يفرض تكاليف على بلد مستهدف من خلال عدد من السبل والخيارات للمنظمات الإرهابية.

وللحوادث الإرهابيه آثاراً اقتصادية تتمثل في تحويل وجهة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدمير الهياكل الأساسية، وأعادة توجيه أموال الاستثمار العام إلى الأمن، أو الحد من التجارة. وإذا ما خسر بلد نام ما يكفي من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو مصدر هام للوفورات، فإنه قد يشهد أيضاً انخفاضاً في النمو الاقتصادي. ومثلما يمكن لرأس المال أن يأخذ رحلة من بلد ابتليت بحرب أهلية، فان الحملة الإرهابية المكثفة قد تخفض إلى حد كبير من تدفقات رأس المال.

وقد يتسبب الإرهاب، مثله مثل الصراعات الاهلية، في تكبد تكاليف إضافية عرضية بين البلدان المجاورة لأن حملة إرهابية تتعرض له إحدي الدول يؤثر على تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، بل وقد يؤدي إلى فقدان النشاط الاقتصادي في البلد الذي مزقه الإرهاب لجزء كبير من مقدراته الاقتصادية. وفي بعض الحالات، قد تؤثر الإحداث الإرهابية على قطاعات معينة كقطاعات الطيران والسياحة.

وثمة تكلفة أخرى تتمثل في التدابير الأمنية المكلفة التي يجب اتخاذها بعد الهجمات الكبيرة ـ مثل نفقات الأمن الداخلي الضخمة، ويثير الإرهاب أيضاً تكاليف ممارسة الأعمال التجارية من حيث ارتفاع أقساط التأمين، والاحتياطات الأمنية الباهظة التكلفة، والمرتبات المرتفعة للموظفين المعرضين للخطر.

مشكلة البحث

تعد ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمع الدولى اليوم ويتضح ذلك من عدد ضحايا الإرهاب ومن الخسائر المادية الناجمة عنه ، ولا يقتصر الإرهاب اليوم على أفعال يرتكبها فرداً أو مجموعة أفراد بدافع الحصول

على منافع مادية أو سياسية بل أنه يشمل أيضاً الحملات الواسعة التى تشنها الدول لقمع حركات تحررية وطنية أو لغرض سياسات أو اتجاهات داخلية أو خارجية على دول أخرى وهكذا يتحول الإرهاب إلى أداة من أدوات السياسة الخارجية وإلى وسيلة من وسائل التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى ولا شك أن هذا يؤدى إلى تأزم العلاقات بينها مما قد يدفعها فى النهاية إلى قطيعة أو نزاعات مسلحة مدمرة.

إن التطور الذى تعيشه الأسرة الدولية وبصفة خاصة منذ نهاية الحرب الباردة وإلى الآن، جعل من إرهاب الدولة أحد العناصر الأساسية فى دينامية التعامل الدولى المعاصر .. وأصبح استخدام الإرهاب أداة فاعلة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بسبب مجموعة من المتغيرات الدولية منها ما يتعلق بخصائص المجتمع الدولى المعاصر، ومنها ما يرتبط بالتغيرات التى تعيشها الأسرة الدولية، وأخيراً ما يعود إلى خصائص الإرهاب ذاته كأداة من أدوات العمل السياسى.

إن هذه الخطورة التى ينطوى عليها الإرهاب وخاصة إرهاب الدولة هى التى دفعتنا إلى بحث هذه المشكلة باعتبار أن الإرهاب أحد الأدوات الفاعلة فى العمل السياسى فى الوقت الراهن وخصوصاً آزاء بعض بلدان العالم الثالث.

أهداف البحث:

يسعي هذا البحث إلى تحقيق جملة أهداف منها:

١- توضيح العديد من المفاهيم التي تميز بين الإرهاب والحروب والنزاعات والصراعات الداخلية وأثر وتكاليف كل ظاهرة من هذه الظواهر.

٢- إعطاء لمحة عن أهم التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي يخلفها الإرهاب الدولي.

٣- إبراز أهم الدراسات والتقاريرالتي توضح أنماط الإرهاب، وتمركزاته، وأساليب الهجوم المتبعة من قبل المنظمات الإرهابية.

٤- بيان أهم محددات الآثار الاقتصادية للإرهاب فالإرهاب قد ينتج عنه تكاليف اقتصادية (اجتماعية - وسياسية) كبيرة، عن طريق إضعاف النمو الاقتصادي والتنمية. والإرهابيون قد ينجحوا في تحقيق أحد أهدافهم الأساسية، ألا وهو زعزعة الاستقرار الاقتصادي، ولكن فعالية الإرهاب في هذا السياق تعتمد على عدة عوامل.

٥- تشخيص آثار الإرهاب الدولي وانعكاساته وتداعياته على الأمن والسلم والاقتصاد على المستويين الاقتصادي الجزئي، والاقتصادي الكلي، وعلى مستوي بعض القطاعات الاقتصادية .

٦- وضع بعض المقترحات والتوصيات

أهمية البحث:

في ظل انتشار الإرهاب فإن الوقوف على أهم التكاليف والآثار الاقتصادية التي يخلفها الحدث الإرهابي أو الحملة الإرهابية يبدو أمراً في غاية الأهمية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي يتعرض لها العالم وتؤثر على الاقتصادات الداخلية للدول.

فرضية البحث:

البحث يحاول اختبار الفرضية التالية: أن الإرهاب غالباً ما ينتج عنه آثار وتكاليف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

منهجية البحث

سوف نعتمد بمشيئة الله تعالي على المنهج الاستقرائي التحليلي الواقعي من خلال استعراض العديد من الحوادث الإرهابية التي تعرضت لها الدول المختلفة (المتقدمة والنامية) وكذلك القطاعات المختلفة التي تتأثر دون غيرها بدرجة أكبر بالهجمات الإرهابية والوقوف على البيانات والإحصاءات المتوفرة في هذا الشأن، لبيان وتحليل أهم التكاليف والآثار الاقتصادية التي خلفتها.

خطة البحث

سوف نتناول هذا البحث من خلال المباحث الآتية:

المبحث الاول : المفاهيم والأهداف والمؤشرات والمحددات

المبحث الثاني: (الآثار الاقتصادية للإرهاب على المستوي الجزئي)

المبحث الثالث: (الآثار الاقتصادية للإرهاب على بعض القطاعات الاقصادية)

المبحث الرابع : (الآثار الاقتصادية للإرهاب على المستوي الكلي)

المبحث الاول
المفاهيم والمؤشرات والمحددات

أولاً: المفاهيم الأساسية Essential Concepts

تعريف الإرهاب :

يعرف الإرهاب عادة بأنه الاستخدام المتعمد للعنف والترهيب الموجه إلى جمهور كبير من أجل إجبار مجتمع أو حكومته على تلبية مطالب سياسية أو أيديولوجية.

أهداف الإرهاب

وتتمثل الأهداف الرئيسية التكتيكية (القصيرة الأجل) للإرهاب في:

* اكتساب الدعاية واهتمام وسائط الإعلام
* زعزعة استقرار النظام القائم
* الإضرار بالاقتصادات الوطنية[1].

ومن بين الأهداف الطويلة الأجل للإرهاب إعادة توزيع السلطة والنفوذ والثروة[2]. فالسلوك الإرهابي التكتيكي (مثل الاغتيالات، أواختطاف الرهائن) يخدم غرض تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية.

الصراعات الداخلية:

أثبتت الدراسات على مدى العقد الماضي أن الصراعات الداخلية يمكن أن يكون لها عواقب اقتصادية كبيرة من حيث انخفاض معدلات النمو في البلد

(1) Schelling, T.C. (1991). "What Purposes Can" International Terrorism "Serve?" Violence, Terrorism, and Justice, R.G. Frey and C.W. Morris, Cambridge University Press: Cambridge: 18-32.
(2) Frey, B.S. and S. Luechinger (2004). "Decentralization as a disincentive for terror" European Jour of Political Economy 20: 509-515.

الذي يمزقه الصراع بل وفي البلدان المجاورة[٣]، لكن الحرب الأهلية هي صراع أوسع نطاقاً من الإرهاب، لأنه يتخلف عنها عادة عدد كبير من القتلي، بالإضافة إلى أنها قد تسفر عن عشرات الآلاف من الضحايا، في حين أن الحادث الإرهابي يؤدي في المتوسط إلى حالة وفاة واحدة[٤]. وبالتالي، فإن البلد قد يعاني من الإرهاب لسنوات طويلة، بينما تكون خسائره في الأرواح وفي الإضرار المادية ضعيفة ومتواضعة.

وقد تنشأ الحروب الأهلية عن تمرد يحاول الإطاحة بالحكومة. وفي حالات أخرى، يمكن للحروب الأهلية أن تندلع من المظالم بين الجماعات ذوي الاختلافات العميقة (الكراهية). بينما الإرهاب تكتيك قد يرتبط أو لا يرتبط بحرب أهلية أو تمرد أو أي شكل آخر من أشكال العنف السياسي.

وعلى هذا النحو، نستنتج مما سبق أن الإرهاب لايتخلف عنه عادة الا خسائر ضئيلة في الأرواح والممتلكات. وبطبيعة الحال، هناك استثناءات، تتمثل في التفجيرات التي وقعت في ١١ آذار/ مارس ٢٠٠٤ مدريد، أو في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨م في حادثة إسقاط طائرة **Pan Am flight 107**، حيث لقي مائتان إلى ثلاثمائة شخص حتفهم على التوالي. ولكن حتى في هذه الحالات، فإن الخسائر في الأرواح، رغم أنها ماساوية، تافهة بالمقارنة بمعظم الصراعات الداخلية حتى لا يتوقع البعض أن يؤدي الأثر الاقتصادي الكلي المحتمل للأحداث الإرهابية إلى منافسة الحروب الأهلية في تأثيراتها.

(3) Collier, Paul and Anke Hoeffler (2004), "Greed and Grievance in Civil War, Department of Economics, University of Oxford . Faculty of Economics, University of Cambridge. " Oxford Economic Papers, 56(4), 563-95.

(4) Murdoch, James C. and Todd Sandler (2004), "Civil Wars and Economic Growth: Spatial Spillovers," *American Journal of Political Science*, 48(1), 138-51.

وقد يتغير هذا التنبؤ في إطار عدد قليل من السيناريوهات: هجوم واسع النطاق، أوحملة إرهابية مطولة مع العديد من الحوادث المميتة، أو بعض الهجمات المدمرة على القطاع الأهم أو الاستراتيجي في البلد النامي (كقطاع النقل البحري اليمني).

وينبغي إلا يتوقع المرء أن يؤثر عدد متواضع من الحوادث الإرهابية في معظم البلدان على نمو دخل تلك البلدان، وبالإضافه إلى ذلك، غالباً ما تكون تأثيرات الاقتصاد الجزئي الخاصة بكل قطاع هو الأثر الأكثر احتمالاً للإرهاب.

الإرهاب باعتباره سلاحاً اقتصادياً TERROR AS AN ECONOMIC WEAPON

بالإضافة إلى الإصابات والدمار المادي الناجم مباشرة عن الهجمات الإرهابية، يسعى الإرهابيون إلى إلحاق أضرار نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية أوسع نطاقاً على المجتمعات التي يستهدفونها، ويأمل الإرهابيون أن يلحقوا الإضرار بالاقتصادات بطرق غير مباشرة مختلفة. وذلك عن طريق(٥):

- الحد من توقعات المستهلكين والشركات للمستقبل
- إرغام الحكومات والقطاع الخاص على الاستثمار في التدابير الأمنية التي تحد من الكفاءة في الصناعات الضعيفة (مثل النقل والتجارة) وتعيد توجيه الاستثمار بعيدا عن الاستخدامات الاقتصادية الأكثر إنتاجية .
- تغيير السلوك عن طريق حث الجهات الفاعلة الاقتصادية (المستهلكين والمستثمرين والاعمال التجارية) على تجنب المناطق المعرضة للخطر، خاصة القطاعات الأكثر حساسية، مثل الطيران أو السياحة، أو المناطق الجغرافية المتاثرة بالإرهاب.

(5) Adam, Klein - The Costs of Terror: "The Economic Consequences of Global Terrorism: FACTS & FINDINGS NO. 41 May 2007. Pp 1-7
http://www.kas.de/wf/doc/kas_10991-544-2-30.pdf?131022171603

- إثارة نزاع جيوسياسي أوسع، مما قد يؤدي إلى مزيد من الاضطرابات الاقتصادية .

ثانياً: تطور مؤشرات الإرهاب على المستوي العالمي(٦)

تقدم الطبعة الثالثة من مؤشر الإرهاب العالمي، ملخصاً شاملاً للاتجاهات والأنماط العالمية الرئيسية في مجال الإرهاب على مدى السنوات ال ١٥ الماضية من القرن الحالي من عام ٢٠٠٠ -٢٠١٥م مع التركيز بشكل خاص على عام ٢٠١٤، كما يقدم هذا التقرير تحليلاً مفصلاً للاتجاهات المتغيرة في مجال الإرهاب منذ عام ٢٠٠٠، ل ١٦٢ بلداً. وهو يحقق في أ نماط الإرهاب المتغيرة وأنشطته وتمركزاته من الناحية الجغرافية، وأساليب الهجوم، والمنظمات المعنية، والسياق الاقتصادي والسياسي الوطني. كما تم مقارنة مؤشر الإرهاب العالمي بمجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لتحديد العوامل الأساسية التي لها علاقة إحصائية وثيقة بالإرهاب.

- **هيكل توزيع الإرهاب جغرافيا**

في عام ٢٠١٤، ارتفع العدد الإجمالي للوفيات الناجمة عن الإرهاب بنسبة ٨٠ في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة عليها. وتعد هذه أكبر زيادة سنوية في السنوات الخمس عشرة الماضية. ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، ازداد عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب بمقدار تسعة أضعاف، حيث ارتفع من ٣٢٩ ٣ حالة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٨٥ ٣٢ حالة وفاة في عام ٢٠١٤.

(6) THE IMPACT OF TERRORISM - GLOBAL TERRORISM INDEX 2015 - MEASURING AND UNDERSTANDING" INSTITUTE FOR ECONOMICS & PEACE, PP.1-68. http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/06/Global-Peace-Index-Report-2015_0.pdf

ولا يزال الإرهاب يتركز بشكل كبير من خلال أنشطته في خمسة بلدان فقط هي العراق ونيجيريا وأفغانستان وباكستان وسوريا. حيث تمثل هذه البلدان نسبة ٧٨ في المائة من الأرواح التي فقدت في عام ٢٠١٤.

وعلى الرغم من أن الإرهاب يتركز بدرجة كبيرة في هذه البلدان، فإنه ينتشر أيضا في بلدان أخرى، حيث يزداد عدد البلدان التي يزيد عدد الوفيات فيها عن ٥٠٠ حالة من ٥ إلى ١١ بلداً، أي بزيادة قدرها ١٢٠ في المائة عن السنة التى سبقتها. ويذكر أن الدول الست الجديدة التى تضم أكثر من ٥٠٠ حالة وفاة هى الصومال وأوكرانيا واليمن وجمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان والكاميرون.

وفي حين أن غالبية بلدان العالم لم يكن لديها وفيات من الإرهاب، فإن العدد الإجمالي للبلدان التي شهدت حالة وفاة واحدة على الأقل زاد بمقدار ثمانية بلدان، ليصل مجموع البلدان إلى ٦٧ بلداً في عام ٢٠١٤. ويشمل ذلك بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مثل النمسا، وأستراليا، وبلجيكا، وكندا، وفرنسا التى شهدت هجمات إرهابية بارزة في الأعوام الماضية.

ومن الملاحظ أيضا خلال العام ٢٠١٤ تكثيف التهديدات والهجمات الإرهابية الكبيرة في نيجيريا. حيث شهد البلد أكبر زيادة في عدد الوفيات الإرهابية التي سجلها أي بلد على الإطلاق، حيث ارتفع بنسبة تزيد على ٣٠٠ في المائة ليصل إلى ٧ ٥١٢ حالة وفاة مقارنة بالسنة السابقة عليها، وأصبحت جماعة بوكو حرام، التي تعمل أساسًا في نيجيريا، أكثر الجماعات الإرهابية فتكًا في العالم. وقد أعلنت بوكو حرام عن ولائها لتنظيم داعش (المعروف أيضًا باسم الدولة

الإسلامية) بمقاطعة غرب أفريقيا التابعة للدولة الإسلامية في آذار/ مارس ٢٠١٥م[٧].

وكان هناك أيضاً تحول في اتجاهات توزيع الأهداف التي تستهدفها الهجمات الإرهابية خلال عام ٢٠١٤، حيث انخفض عدد حالات الوفيات من استهداف الشخصيات الدينية والمصلين بنسبة ١١ في المائة. ولكن قابل ذلك زيادة نسبتها ١٧٢ في المائة في أعداد الوفيات بين المواطنين العاديين.

وغالبية الوفيات الناجمة عن الإرهاب لا تحدث في الغرب. وباستثناء ١١ سبتمبر/ أيلول، ولم يحدث سوى ٠.٥ في المائة من جميع الوفيات في البلدان الغربية خلال السنوات ال ١٥ الماضية ٢٠٠٠-٢٠١٤، ويقصد بالغرب هنا البلدان التي نادت داعش بشن هجمات عليها. وهي تشمل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والبلدان الأوروبية.

ويسلط التقرير الضوء على الانتشار الهائل لهجمات **lone wolf attacks** في الغرب. حيث تشكل هذه الهجمات ٧٠ في المائة من مجموع حالات الوفيات التي يخلفها الإرهاب في الغرب منذ عام ٢٠٠٦.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن الأصولية الإسلامية هي المحرك الأساسي لهجمات **lone wolf attacks**، حيث يعود ٨٠ في المائة من الوفيات في الغرب من تلك الهجمات إلى خليط من المتطرفين اليمينيين، والقوميين، والعناصر المناهضة للحكومة، وأنواع أخرى من التطرف السياسي والمتعصبين ونزعات التفوق العرقي.

(7) THE IMPACT OF TERRORISM - GLOBAL TERRORISM INDEX 2015 - MEASURING AND UNDERSTANDING" INSTITUTE FOR ECONOMICS & PEACE, PP.1-68. http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/06/Global-Peace-Index-Report-2015_0.pdf

واستمر تدفق المقاتلين الأجانب إلى العراق وسوريا في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. حيث تشير التقديرات الحالية الي أنه منذ عام ٢٠١١ وصل ما بين ٢٥,٠٠٠ و ٣٠,٠٠٠ مقاتل من ١٠٠ دولة مختلفة إلى العراق وسوريا. ولا يزال تدفق المقاتلين الأجانب مرتفعاً حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٧٠٠٠ من المجندين الجدد وصلوا في النصف الأول من عام ٢٠١٥. وهذا يسلط الضوء على أن جذب هذه الجماعات الجهادية لا يزال قوياً. وتشكل أوروبا ٢١ في المائة من جميع المقاتلين الأجانب، في حين أن ٥٠ في المائة يتدفق من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المجاورة(٨).

وكانت الصراعات الداخلية القائمة المقرونة بارتفاع مستويات الإرهاب السبب الرئيسي للتدفق الهائل للاجئين والمشردين. كما أن عشرة من البلدان ال ١١ التي يتجاوز عدد الوفيات فيها ٥٠٠ حالة من جراء الإرهاب كانت لديها أعلى مستويات هجرة اللاجئين والمشردين داخلياً في العالم. وقد ادي النزاع السوري وحده إلى نزوح ٤,٠٠٠,٠٠٠ شخصا خارج حدودها مع ٧,٠٠٠,٠٠٠ آخرين من المشردين داخلياً.

*** العوامل الدافعة للأنشطة الإرهابية**

لقد حدد التحليل الإحصائي عاملين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً جدًّا بالنشاط الإرهابي: العنف السياسي الذي ترتكبه الدولة ووجود نزاع مسلح على نطاق واسع.

(8) THE IMPACT OF TERRORISM - GLOBAL TERRORISM INDEX 2015 - MEASURING AND UNDERSTANDING" INSTITUTE FOR ECONOMICS & PEACE, PP.1-68. http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/06/Global-Peace-Index-Report-2015_0.pdf

وتبين البحوث أن ٩٢ في المائة من جميع الهجمات الإرهابية على مدي السنوات ال ٢٥ الماضية (١٩٩٠-٢٠١٤)، وقعت في بلدان انتشر فيها العنف السياسي الذي ترعاه الدولة، في حين أن ٨٨ في المائة من الهجمات وقعت في بلدان كانت ضالعة في صراعات عنيفة والصلة بين هذين العاملين والإرهاب قوية إلى حد أن أقل من ٠.٦ في المائة من جميع الهجمات الإرهابية قد وقعت في بلدان لم يكن فيها أي صراعات أو أي شكل من أشكال الإرهاب السياسي.

وعند تحليل ارتباط الإرهاب بين البلدان الأغنى والأشد فقراً، تبين أن عوامل مختلفة ذات دلالة إحصائية. ففي البلدان الأكثر ثراء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تعتبر العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية مثل بطالة الشباب، والثقة في الصحافة، والإيمان بالديمقراطية، وجرائم المخدرات، والمواقف تجاه الهجرة، أهم العوامل ذات الصلة إحصائياً بالإرهاب. . وفي البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تبين أن هناك ارتباط قوي بين عوامل مثل تاريخ النزاع المسلح، والصراع الدائر داخل البلد، والفساد، وضعف بيئة الأعمال. وهذا يسلط الضوء على العديد من الدوافع والأسباب الكامنة وراء التطرف والإرهاب.

وهناك روابط أخرى مشتركة بين المجموعتين تشمل احتراما أقل لحقوق الإنسان، ووجود سياسات تستهدف الحريات الدينية، وانتشار المظالم الجماعية، وعدم الاستقرار السياسي، واحترام أقل للأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي والقرارات الصادرة عنها.

وعلى الرغم من أن النتائج المعروضة في هذا التقرير ترسم صورة مثيرة للقلق، فمن المهم وضعها في سياقها مع أشكال أخرى من العنف. حيث يقتل ما

لا يقل عن ٤٣٧ ألف شخص كل عام، أي أكثر من ١٣ ضعفا من عدد ضحايا الإرهاب من جراء حوادث غير إرهابية.

ولقد وقعت غالبية الوفيات الناجمة عن الإرهاب في عام ٢٠١٤ في ثلاثة بلدان هي سوريا والعراق ونيجيريا. والإرهاب في نيجيريا أكثر تنوعاً، حيث يوجد لديها مجموعتان رئيسيتان هما جماعة بوكو حرام ومقاتلوا الجولاني، ولهما أهداف ودوافع مختلفة.

وتؤكد نتائج هذا التقرير على تزايد كثافة وانتشار النشاط الإرهابي على الصعيد العالمي وتشير إلى العوامل الأساسية التي تؤدي إلى الإرهاب. ويعتبر فهم العوامل المرتبطة بارتفاع مستويات الإرهاب أمراً حيوياً لتوجيه سياسة مكافحة التطرف العنيف. وبدون حلول للمظالم أو الأسباب التي تؤدي إلى التطرف، فإن معالجة الإرهاب ستكون أكثر صعوبة[٩].

ثالثاً: محددات الآثار الاقتصادية للإرهاب

The determinants of the economic impacts of terrorism

يظهر هذا الفرع أن الإرهاب غالبا ينتج عنه تكاليف اقتصادية (واجتماعية ـ سياسية) كبيرة، عن طريق إضعاف النمو الاقتصادي والتنمية وإهدار الموارد الاقتصادية.

وبوجه عام، نلحظ بعض التأييد لفكرة أن الإرهابيين قد ينجحوا في تحقيق أحد أهدافهم الأساسية، ألا وهو زعزعة الاستقرار الاقتصادي، ولكن فعالية الإرهاب في هذا السياق قد تعتمد على بعض العوامل، ومع ذلك، وكما قيل من

(9) THE IMPACT OF TERRORISM - GLOBAL TERRORISM INDEX 2015 - MEASURING AND UNDERSTANDING" INSTITUTE FOR ECONOMICS & PEACE, PP.1-68. http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/06/Global-Peace-Index-Report-2015_0.pdf

قبل، في حين يسعى الإرهابيون إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي، فإنهم يتأثرون أيضـاً بـالظروف الاقتصـادية التـي يواجهونهـا في بلـدهم الأصـلي (أو في بلـدانهم المستهدفة). أي أن الاقتصاد كما قد يتأثر بالإرهـاب (سلبـاً)، فإن الإرهـاب قـد يتأثر في الوقت نفسه، بالظروف الاقتصادية[١٠].

وأيًّا كانت الدوافع التي تقف وراء العمليات الإرهابية والقوي التي تحركها فإنها تؤثر وبقوة على المقدرات الاقتصادية للدولة والمجتمع ككل إذ تـؤثر سـلبـاً على الدخل القومي بشكل مباشر وغير مباشر، ويعتمد هذا التأثير على العديد من المحددات الهامة.

ويمكـن تصـنيف العوامـل التـي تحـدد فعاليـة الإرهـاب في تحقيـق زعزعـة الاستقرار الاقتصادي، في ثلاث فئات عريضة:

(١) طبيعة الإرهاب وخصائصه

(٢) درجة التخفيف من حدة الآثار

(٣) ونضج الاقتصاد (أو النظام السياسي)

فالهجمـات الإرهابيـة تختلـف في درجـة تأثيرهـا علـى الاقتصـاد (أو النظـام السياسي) تبعـاً لبعض الأبعاد الرئيسية، بما في ذلك:

(١) شدة الهجوم (الذي يؤثر على مدى ونطاق الضرر المادي المتحقق)

(٢) تواتر الهجمات التي لا تؤدي فقط إلى تـراكم الخسـائر المباشـرة بـل أيضـاً إلى تغيرات في سلوك العوامل.

(10) Enders, W. and T. Sandler (2008). Economic Consequences of Terrorism in Developed and Developing Countries: An Overview. Terrorism, Economic Development, and Political Openness. P. Keefer and N. Loayza, Cambridge University Press: New York: 17-47.

(٣) أهداف العمليات الإرهابية وصلتها المباشرة بالاقتصاد، (فالهجوم على مبني حكومي، وإن كان مكلفاً)، يؤدي إلى تعطيل النشاط الاقتصادي بقدر أقل من الهجوم على أي من الهياكل الأساسية الحيوية.

كما يعتمد مدي وطبيعة التاثير كذلك على القطاعات المستهدفة من هذه العمليات، ومن ثم تختلف في حالة ما إذا كان الغرض المستهدف منشآت اقتصادية، عنها في حالة ما إذا كان المستهدف أشخاصاً سياسيين أو عسكريين أو عاديين.

وفيما يتعلق بشده الإرهاب، هناك اتفاق على زيادته حيث لاحظ البعض أن معدل احتمالية حدوث وفيات وإصابات وخسائر من جراء الهجمات الإرهابية قد ارتفع بنسبة ١٧٪ في الوقت الحالي مقارنة بالحوادث الإرهابية التي كانت تحدث في سبعينيات القرن العشرين، والتي يمكن تفسيرها من خلال الزيادة في نسبة حوادث التفجيرات المميتة (بالمقارنة مع عمليات احتجاز الرهائن، والاغتيالات)، وارتفاع نسبة الأهداف المدنية المزدحمة في الغالب، وتصاعد الهجمات الانتحارية، التي يتخلف عنها معدلات مرتفعة من الوفيات[١١].

وفيما يتعلق بتوزيع الهجمات الإرهابية جغرافيا، لوحظ تحول في حوادث الإرهاب نحو الشرق الأوسط والخليج العربي وبدرجة أقل إلى جنوب آسيا. وتتحمل هذه المناطق مجتمعة العبء الرئيسي للإرهاب الدولي، ولكن من الصحيح أن أوروبا والولايات المتحدة (حتى وأن لم تشهدا ارتفاعاً في وتيرة

(11) Enders, W. and T. Sandler (2002). "Patterns of Transnational Terrorism, 1970-1999: Alternative Time-Series Estimates." International Studies Quarterly 46(2): 145-165.

الإرهاب) تعانيان بالتأكيد من زيادة حدة الإرهاب، على الأقل فيما يتعلق بالهجمات الانتحارية التي تكون في المتوسط أكثر فتكًا من الحوادث الأخرى.

وفيما يتعلق بتواتر الهجمات الإرهابية، ففي عام ٢٠١٤، ارتفع العدد الإجمالي للوفيات الناجمة عن الإرهاب بنسبة ٨٠ في المائة مقارنة بالسنوات السابقة عليها. وتعد هذه أكبر زيادة سنوية في السنوات الخمس عشرة الماضية. ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، إزداد عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب بمقدار تسعة أضعاف، حيث ارتفع من ٣٣٢٩ حالة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٢ ٦٨٥ حالة وفاة في عام ٢٠١٤، ومن الملاحظ أيضًا خلال السنة الماضية تكثيف التهديد الإرهابي الكبير في نيجيريا. وشهد البلد أكبر زيادة في عدد الوفيات الإرهابية التي سجلها أي بلد على الإطلاق، حيث ارتفع بنسبة تزيد على ٣٠٠٪ ليصل إلى ٧ ٥١٢ حالة وفاة. وأصبحت جماعة بوكو حرام، التي تعمل أساسًا في نيجيريا، أكثر الجماعات الإرهابية فتكًا في العالم. وقد أعلنت بوكو حرام عن ولائها لتنظيم داعش (المعروف أيضًا باسم الدولة الإسلامية) بمقاطعة غرب أفريقيا التابعة للدولة الإسلامية في آذار/ مارس ٢٠١٥م[١٢].

إن طبيعة الهجوم وشدته وموقعة ليست العوامل الوحيدة التي تحدد التأثير الفعلي. حيث يتحدد الأثر الاقتصادي للإرهاب جزئيًا **بهيكل النظام الاقتصادي نفسه** والذي يلخصه البعض بإيجاز بمثال توضيحي بأحداث سبتمبر في أمريكا وقدرة الاقتصاد الناضج والمتنوع على الصمود أمام صدمة واسعة النطاق. وحتى لو تسبب هجوم تنظيم القاعدة في دمار وتمزق كبيرين في النشاط الاقتصادي البعيد جغرافيا، فإن الأثر الاقتصادي على الولايات الأمريكية والاقتصاد العالمي

(12) THE IMPACT OF TERRORISM - GLOBAL TERRORISM INDEX 2015 - MEASURING AND UNDERSTANDING" INSTITUTE FOR ECONOMICS & PEACE, PP.1-68. http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/06/Global-Peace-Index-Report-2015_0.pdf

ظل عابراً. وعلى النقيض من ذلك، فقد أدت الهجمات الإرهابية التي وقعت في اليمن على السفينة الأمريكية «كول Cole » (في عام ٢٠٠٠) وعلى الناقلة الفرنسية «ليمبرغ **Limburg**» (في عام ٢٠٠٢) إلى إلحاق ضرر بالغ بصناعة الشحن في ذلك البلد. فقد ساهم هذان الهجومان في زيادة بنسبة ٣٠٠ ٪ في أقساط التأمين على السفن التي تستخدم ذلك الطريق ودفعت السفن إلى الالتفاف حول اليمن كليةً. دراسة (**Enders and Sandler, 2012**). وهذا يوضح أهمية حجم وتنوع الاقتصاد الذي يحدد قدرته على امتصاص الصدمات.

خَلُصَ الباحثون الاقتصاديون، ربما على نحو لا يدعو إلى الدهشة، إلى أن الاقتصادات الغنية والكبيرة والمتنوعة أكثر قدرة على تحمل آثار الهجمات الإرهابية من الاقتصادات الصغيرة والفقيرة والأكثر تخصصاً.

فإذا أدى الإرهاب إلى تعطيل أنشطة إنتاجية في أحد القطاعات في اقتصاد متنوع، يمكن أن تتدفق الموارد بسهولة إلى قطاع آخر لم يتضرر. وإضافةً إلى ذلك، تملك الاقتصادات الغنية قدراً أكبر وأفضل من الموارد لتخصيصها لجهود مكافحة الإرهاب، وهو ما يؤدي على الأرجح إلى خفض عدد الأنشطة الإرهابية التي يتعين عليها التعامل معها.

وفي المقابل، قد لا تكون لدى الاقتصادات النامية الصغيرة، المتخصصة في بضعة قطاعات، تلك الصلابة. فالموارد كالعمالة أو رأس المال يمكن أن تتدفق من قطاع متضرر إلى أنشطة أقل إنتاجية داخل البلد أو تنتقل إلى بلد آخر بصورة كاملة.

فمدي التداخل والاعتماد بين القطاعات المختلفة التي يلحقها الاذي والضرر من جراء العمليات الإرهابية مثل قطاع السياحة يمثل أكثر القطاعات

المتأثرة إذ نجد أنه قطاع متعدد الروابط الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى في الصناعة، والبناء والتشييد، والزراعة، والفنادق والخدمات مثل النقل والمواصلات والبنوك[١٣].

وعلاوةً على ذلك، تفتقر الاقتصادات النامية على الأرجح إلى الموارد المتخصصة ـ مثل معدات المراقبة أو قوة شرطة أو جيوش متقدمة تكنولوجيًا ـ يمكن استخدامها في مكافحة الإرهاب. ويسمح ذلك باستمرار خطر الإرهاب، وهو ما يمكن أن يخوِّف المستثمرين المحتملين ويبعدهم. ومن المرجح أن يؤدي وقوع هجوم إرهابي على بلد من هذا النوع إلى فرض تكاليف اقتصادية كلية أكبر ولفترة أطول.

ولتوفير صورة كافية، من خلال استخلاص الاستنتاجات من العوامل التي تساعد على استقرار الاقتصادات، يمكن للمرء أن يستنتج أن البلدان النامية من المرجح أن تعاني أكثر في ظل الإرهاب بسبب (١) محدودية القدرات المؤسسية، (٢) الأسواق الصغيرة والمجزأة في كثير من الأحيان، (٣) عدم مرونة السياسات، خاصة، في حالة ارتفاع معدلات الديون و أعباءها داخليًا وخارجيًا[١٤].

وبالاضافه إلى العوامل الاقتصادية، يشير«تافاريس(٢٠٠٤)»[١٥] إلى أن انتشار الحريات والحقوق الديمقراطية غالبًا تعمل على تحقيق الاستقرار، حتى وإن لم يكن من حيث منع وقوع وحدوث أعمال الإرهاب، ولكن على الأقل من

(١٣) د السيد عبد الخالق ، الاثار الاقتصادية للإرهاب ، مقال ، الامن والحياة ، العدد ٢١١ ، ذي الحجة ، ١٤٢٠هـ

(14) Enders, W. and T. Sandler (2008). Economic Consequences of Terrorism in Developed and Developing Countries: An Overview. Terrorism, Economic Development, and Political Openness. P. Keefer and N. Loayza, Cambridge University Press: New York: 17-47.

(15) Tavares, J. (2004). "The Open Society Assesses its Enemies: Shocks, Disasters and Terrorist Attacks." Journal of Monetary Economics 51(5): 1039-1070.

حيث تخفيض التكاليف الاقتصادية. وبعبارة أخرى، تبين أبحاثه أن الديمقراطيات أكثر قدرة على الصمود أمام أي حدث إرهابي شديد.

ومع ذلك، ففي حين أن نضج الاقتصاد مهم لمقاومة الهجوم الإرهابي، فإنه ليس شرطًا كافيًا، وكما أشير في المؤلفات، فإن ردود الفعل المناسبة، ولا سيما السياسات الحكومية، هامه لاحتواء تصاعد التداعيات السلبية. وهذا، أولاً، يتحدد على المستوي التقني بقدره البلد على توفير الإغاثة وإدارة إجراءات الطوارئ والإنقاذ بفعالية. وبالمثل، عندما تحدث كارثة طبيعية، يكون تأهب البلد لحالات الطوارئ حاسمًا في احتواء التكاليف.

إن استعداد الأسر والأفراد العاديين أمر بالغ الأهمية لدعم جهود الإغاثة والتخفيف من الإضرار، التي تخلفها العمليات الإرهابية، وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي العام، يتعين استعداد مقدمي الخدمات (ولا سيما الهياكل الأساسية الحيوية) للبقاء في العمل في حالات الطوارئ، وبالتالي احتواء الاضطراب في النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى تفاقم الآثار.

وبصرف النظر عن الجوانب التقنية المباشرة للاستجابة في حالات الطوارئ، فإن قدرة المؤسسات الحكومية على تطبيق السياسات النقدية والمالية المناسبة واستعادة الثقة في الاقتصاد يشكل جزءًا حاسمًا للتخفيف من الآثار. وقد قيل أن سياسات الاقتصاد الكلي المدبرة جيداً خففت من ضربات الحادي عشر من سبتمبر[١٦].

(16) Chen, A. H. and T. F. Siems (2004). "The Effects of Terrorism on Global Capital Markets." Europea Journal of Political Economy 20(2): 349-366.

وبالإضافة إلى ما ذكرناه من محددات يعتمد تأثير الهجمات الإرهابية على القطاعات الاقتصادية في الدولة على المحددات الآتية كذلك[١٧].

- **رد الفعل المحلي والعالمي تجاه العمليات الإرهابية**، إذ تتوقف الآثار كذلك على مدي موقف الدول الأخرى في تعاملها مع الدول المبتلاة بالإرهاب، فنجد أن بعض الدول تسارع إلى عدم التعامل مع الدول التي ينتشر فيها الإرهاب أو تنصح رعاياها بعدم الذهاب إليها وهذا يلحق بها أشد الإضرار، وهذا الموقف يعتمد في جانب منه على الحملات الإعلامية والدعائية الضخمة التي تصاحب مثل هذه العمليات.
- **قدرة الدولة وفاعليتها في التعامل مع هذه العمليات** وعلى مدي ما تتعامل به من ثقة ومصداقية في المجال الدولي خاصة بالنسة لقدرة الدولة على حفظ الأمن وحماية قاصديها.

(١٧) د السيد عبد الخالق، الآثار الاقتصادية للإرهاب، مقال، الأمن والحياة، العدد ٢١١، ذي الحجة، ١٤٢٠هـ.

المبحث الثاني
التكاليف والآثار الاقتصادية للإرهاب على المستوي الجزئي

تكاليف الإرهاب

هناك فروق عديده في التكاليف يمكن استخلاصها فيما يتعلق بخسائر الإرهاب(١٨).

أولاً: **التكاليف المباشرة**، وتشمل الخسائر المباشرة المرتبطة بالهجوم أو الحملة الإرهابية وتشمل السلع التالفة، وقيمة الأرواح المفقودة، والتكاليف المرتبطة بالإصابات (بما في ذلك الخسائر في الأجور)، والهياكل المدمرة، والهياكل والبنية الأساسية المتضررة، وتأثر حركة التجارة على المدي القصير.

ثانياً: **التكاليف غير المباشرة أو الثانوية** وهي على النقيض من الأولي، تتعلق بالخسائر اللاحقة المتصلة بالهجوم، والمتمثلة في زيادة أقساط التأمين، وزيادة تكاليف الأمن، وتعويض أكبر لمن هم في مواقع شديدة الخطورة، والتكاليف المرتبطة بتغييرات طويلة الأجل ناجمة عن الهجمات على القطاعات التجارية. وقد تظهر التكاليف غير المباشرة على أنها انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي، أو فقدان الاستثمار الأجنبي المباشر، أو التغيرات في معدلات التضخم، أو زيادة البطالة.

إن التكاليف الاقتصادية للإرهاب يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام: الأول تكاليف الهجوم نفسه، وثانياً تكاليف تخص تطبيق الإجراءات الأمنية، والاحتمالات المتوقعة للعمليات الإرهابية، ثالثاً التكاليف الناتجة عن

(18) Enders, W. and T. Sandler (2008). Economic Consequences of Terrorism in Developed and Developing Countries: An Overview. Terrorism, Economic Development, and Political Openness. P. Keefer and N. Loayza, Cambridge University Press: New York: 17-47.

التحولات في السلوك الاجتماعي والاقتصادي واتجاه المجتمع نحو التفكير في المخاطر المحتملة وانعكاساته على حياته بجميع أركانها.

ويتطلب تقدير تكاليف وآثار الإرهاب حصر التدمير المادي للمباني والهياكل الأساسية وخسائر الأرواح أو القدرات البشرية (عن طريق الإصابة) وكذلك الآثار الاقتصادية الناجمة عن الإجراءات المتخذة للتخفيف من الإضرار.

وعلاوة على ذلك، تؤدي الهجمات الإرهابية، في نظام اقتصادي قوي ومترابط، إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية التي قد تغذي حتى الكيانات الاقتصادية الأخرى التي لم تكن أهدافاً مباشرة للهجوم؛ أي أن الإرهاب قد يحدث أيضاً آثاراً كبيرة ولكن غير مباشرة.

وفي مجال التمييز بين تكاليف الإرهاب يوضح لنا الجدول، والشكل الذي يليه حجم التكاليف والأوزان المختلفة للأنشطة الإرهابية في العام ٢٠١٤:

الجدول ١

إجمالي تكاليف الإرهاب حسب النوع في عام ٢٠١٤ / بالمليون دولار أمريكي

إجمالي التكاليف (US$ MILLIONS)	EVENT الهدف
$٥١,٢٧٥.٠٠	الوفيات
$٩١٨,٠٠	إصابات
$٤١٠,٠٠	تفجير / انفجار
$١٠٤,٠٠	هجوم منشأة / البنية التحتية
$٩٩,٠٠	إعتداء مسلح
$٦٧,٠٠	اختطاف

$١٢,٠٠	إحتجاز الرهائن (barricade incident)
$٨,٠٠	أخذ الرهائن (الاختطاف)
$٣,٠٠	اعتداء غير مسلح
$٢,٠٠	اغتيال
$٥٢,٨٩٨,٠٠	TOTAL

Source: The Institute for Economics and Peace (IEP) Calculations

إجمالي تكاليف الإرهاب حسب النوع في عام ٢٠١٤ / بالمليون دولار أمريكي

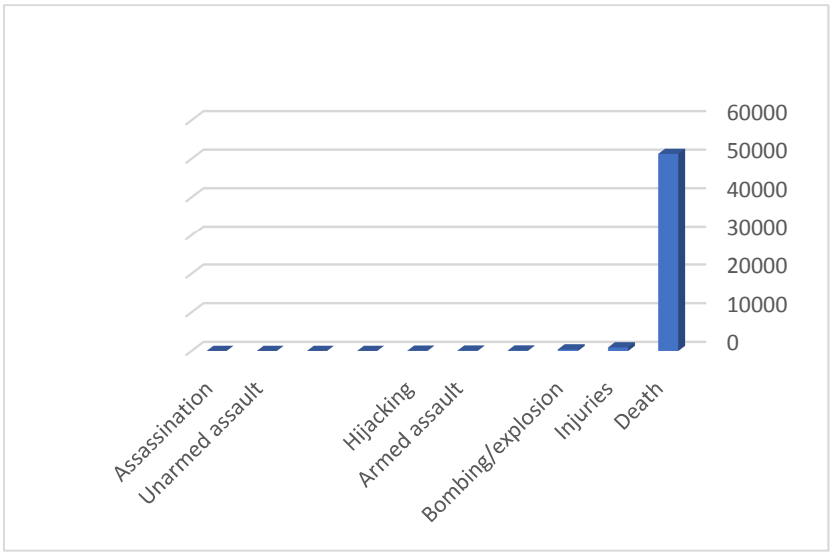

Source: The Institute for Economics and Peace (IEP) Calculations

وكما يتبين من الجدول، يقدر برنامج معهد الاقتصاد والسلام في عام ٢٠١٤ أن التكاليف العالمية المباشرة للإرهاب بلغت ٥٢.٩ مليار دولار أمريكي. ويمثل هذا زيادة بنسبة كبيرة عن مجموع تكاليف السنة السابقة عليها البالغ ٣٢.٩ بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها عشرة أضعاف منذ عام ٢٠٠٠، ومعظم التكاليف ناجمة عن الإصابات والوفيات، حيث بلغت تكاليف

الوفيات ٥١.٢٧٥.٠٠ مليار دولار، بينما مثلت تكاليف الاصابات ٩١٨.٠٠ مليون، واشتملت الأحداث الإرهابية المتعلقة بالتفجيرات، والهجوم على المرافق، والاعتداءات المسلحة، والاختطاف، واحتجاز الرهائن، والاعتداءات غير المسلحة والاغتيالات بقية التكاليف.

كما يوضح الجدول والشكل التاليان رقم (٢) تطور حجم التكاليف الاقتصادية للعمليات والأنشطة الإرهابية خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٤ .

الجدول رقم ٢

السنة	تكاليف الإرهاب	تكاليف العنف بين الأفراد
2000	4.93	157.76
2001	51.51	1648.32
2002	7.65	
2003	5.42	173.44
2004	10.99	351.68
2005	11.07	354.24
2006	15.78	504.96
2007	20.44	654.08
2008	13.4	428.8
2009	14.74	471.68
2010	12	384
2011	12.31	393.92
2012	16.96	542.72
2013	32.92	1053.44
2014	52.9	1692.8
المعدل	18.868	603.776

Source: The Institute for Economics and Peace (IEP) Calculations

تكاليف الإرهاب خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٤م

بالمليار دولار

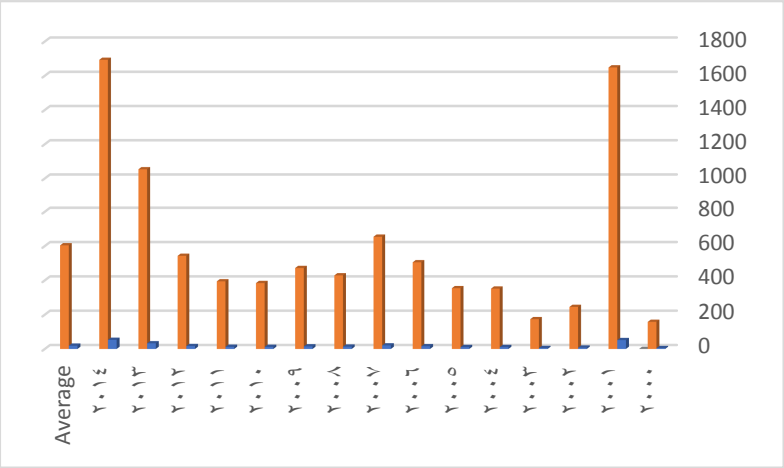

Source: The Institute for Economics and Peace (IEP) Calculations

كما يوضح الشكل التالي رقم (٣) أن تكاليف العنف بين الأفراد تفوق تكاليف الإرهاب وأن الإرهاب ليس أكثر أشكال العنف تكلفة، وأن تكاليف العنف بين الأفراد في عام ٢٠١٤ بلغ أكثر من ٣٢ ضعف تكاليف الإرهاب، ويزيد عدد الوفيات الناجمة عن العنف ١٣ مرة عن الإرهاب .

تكاليف الإرهاب مقابل تكاليف العنف العنصري بين الأفراد

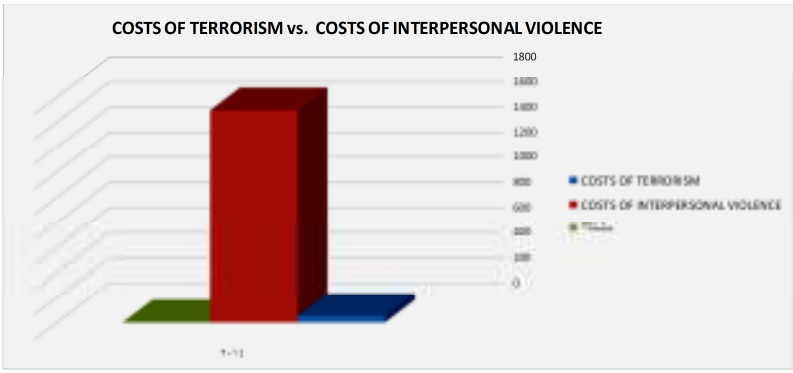

Source: The Institute for Economics and Peace (IEP) Calculations

الآثار الاقتصادية الجزئية

Micro-economic impacts

قبل تقييم الآثار الإجمالية على مستوى الاقتصاد الكلي، ينبغي النظر في العمليات الاقتصادية الجزئية التي تحدد الآثار الكلية للاقتصاد الكلي. وفي المجمل، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من العناصر الفاعلة الاقتصادية، وهي الأسر (أو المستهلكين)، والقطاع الخاص (أو المنتجين)، والقطاع العام (أو الحكومة).

سبق أن ذكرنا أن اقتصاد الدولة التي تتعرض للإرهاب يعاني من أثار متنوعة منها (١) الآثار المباشرة عن طريق الخسائر التي تحدث في رأس المال المادي والبشري، و(٢) الآثار غير المباشرة التي تنشا نتيجة لحدوث خلل وتشوه في النظام الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، فإن بعض القطاعات قد تؤثر بنفسها على الاقتصاد من خلال استجابتها وردود فعلها الفورية على الصدمة العنيفة التي تحدثها العمليات الإرهابية.

وبالتالي، وبصرف النظر عن التكاليف الفعلية، من الضروري فهم العمليات والسلوكيات الاساسية التي تؤدي إلى هذه الآثار، والتي تستند في مجملها إلى فكرة ان الإدارة المناسبة لحالة ما بعد الهجوم يمكن ان تخفف من الآثار السلبية للهجمات الإرهابية .

وقد بلغت الخسائر الاقتصادية المباشرة للإرهاب أبعادًا جديدة بالنظر إلى الحجم الذي لم يسبق له مثيل في ١١ أيلول / سبتمبر. ولذلك، فإنه ليس من المستغرب أن يركز جوهر الدراسات على هذا الحدث كحالة خاصة. ويشمل الدمار الذي حدث الدمار المادي والبشري الذي يفوق بكثير متوسط حجم

الهجمات الإرهابية: فبلغت الخسائر البشرية أكثر من ٣٠٠٠ شخص فقدوا (بمن فيهم العاملون في المكاتب، وركاب الطائرات، ومئات من أفراد الإنقاذ)، باستثناء عدد الأشخاص المفقودين الذين أصيبوا بإصابات دائمة أو مؤقتة، والذين عانوا من مشاكل صحية ناجمة عن تلوث الهواء نتيجة انهيار المباني، ناهيك عن الصدمات النفسية الجسيمة والآثار النفسية التي تلحق بهؤلاء الضحايا وأسرهم.

وقد حاولت دراسات مختلفة حساب التكاليف الفعلية الناجمة عن هذه الخسائر،حيث تراوحت تقديرات التكاليف البشرية والرأسمالية في ١١ أيلول / سبتمبر ما بين ٢٥ و ٦٠ بليون دولار امريكي. ويقدر البعض[١٩] أن خسائر رأس المال البشري وحدها تبلغ ٤٠ مليار دولار أمريكي بينما تراوحت الخسائر في الممتلكات بين ١٠ و ١٣ مليار دولار فقط. وهذا التقدير مشابه لتقديرات بيلي ٢٠٠١م[٢٠]، ولكنه أقل إلى حد ما من حساب تكاليف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، قدرت عمليات الإنقاذ والتنظيف بمبلغ ١١ بليون دولار أمريكي. ومن بين هذه التكاليف الإجمالية، يقدر أن ١٤ مليار دولار أمريكي حصل عليها القطاع الخاص، و ١,٥مليار دولار أمريكي لمؤسسات الدولة والحكومات المحلية، و٠,٧ مليار دولار أمريكي للحكومة الاتحادية الأمريكية. وتختلف الأرقام التقديرية تبعاً لما إذا كانت الخسائر البشرية قد أدرجت في الحساب وبسبب مختلف المشاكل المحاسبية، مثل الاختلافات في

(19) Navarro, P. and A. Spence (2001). "September 2001. Assessing the Costs of Terrorism." Milken Institute Review 2: 16-31.
(20) Baily, M.N. (2001). Economic policy following the terrorist attacks. Washington DC. Institute for International Economics.

تعاريف الضرر، وقياس الخسائر المستخدمة، وقضايا التجميع، ولا سيما صعوبة تقدير حياة الإنسان[٢١].

الآثارعلى مستوي الأسرة أو المستهلكين Impacts at household level

في الواقع، لا توجد أي دراسات تحلل التكاليف المباشرة التي تتعرض لها الأسر من الناحية المعيشية بسبب الإرهاب نفسه، أو بسبب الاختلالات اللاحقة في الاقتصاد (مثل فقدان العمالة).

ومع ذلك، حاول البعض أن يقدر الخسارة الناتجة عن انعدام الرضا عن الحياة والرفاهية التي تعاني منها الأسر المعيشية بسبب الخوف الناجم عن اعمال الإرهاب. على الرغم من كون الخوف ذاتي للغاية، ولا يمكن قياسه بسهولة. فاستندوا على بعض المؤشرات والأساليب المبتكرة لتحليل آثار الإرهاب على السعادة من وجهة النظرالاقتصادية الجزئية في فرنسا وجمهورية أيرلندا والمملكة المتحدة، وفي البلدان الثلاثة، تبين التقديرات أن الهجمات الإرهابية لها تأثير سلبي إحصائي كبير ومهم على الرضا عن الحياة التي يعيشها الأفراد.

وهذا الانخفاض في الرضا عن الحياة هو من بين أمور أخرى تنعكس في الرغبة الافتراضية للناس في دفع تكاليف الحد من الإرهاب في البلدان الثلاثة. فعلي سبيل المثال، سيكون المقيم في ايرلندا الشمالية (بمتوسط دخل الأسرة المعيشية) مستعداً لدفع ٢٦٪ من دخله لتخفيض النشاط الإرهابي (مقيسا بعدد الوفيات) أو ٣٧٪ من دخله إذا قيس الإرهاب بعدد الحوادث. وعلى النقيض من

(21) Brück, T. and B.-A. Wickström (2004). "Editorial: The economic consequences of terror: Guest editors' introduction". European Journal of Political Economy 20: 293-300.

ذلك، فان المقيم في باريس سيكون على استعداد لدفع ما بين ٤٪ (عدد الوفيات) و٨٪ (عدد الهجمات) من دخله، تبعاً لكيفية قياس الإرهاب[٢٢].

وفي نهاية المطاف، فإن العوامل النفسية (مثل الخوف وكذلك التغيرات في الرضا عن الحياة والسعادة) يمكن ان تؤثر على السلوك الاقتصادي. أي أن الآثار غير النقدية الناجمة عن الهجمات الإرهابيه قد تترجم إلى عمليات نقدية كبيرة في معيشة الأسر وكذلك على مستويات الاقتصاد الكلي عندما تؤثر الآثار النفسية للخوف على سلوك الاستهلاك ، مما يؤثر سلباً على إنتاجيه العمل أو يتطلب علاجاً طبياً[٢٣].

وقد حظيت دراسة آثار الاستهلاك بسبب التغيرات في الرضا عن الحياة والمنفعة ببعض الاهتمام. حيث لاحظ كل من «إيكشتاين وتسيدون» انخفاضاً ملحوظاً في استهلاك السلع غير المعمرة بسبب الإرهاب في إسرائيل[٢٤]. بينما من المثير للاهتمام أن ردود الفعل الفورية لهجمات الحادي عشر من سبتمبر أظهرت زيادة في ثقة المستهلكين انعكست بشكل خاص في زيادة طلب المستهلكين على السلع المعمرة، وهو ما فسر بأنه مدفوع بالوطنية التي حفزت الاستهلاك في عمل من التحدي للهجمات الإرهابية[٢٥].

بينما قدم البعض، تفسيرا بديلا لهذه الزيادة، مشيرا إلى انه عندما يتوقع وقوع هجوم إرهابي ويكون الجمهور على علم تام به، قد ينحرف الاستهلاك القصير الأجل عن مستواه الطويل الأجل. وقد يحفز الأسر على زيادة استهلاك

(22) Frey, B.S., S. Luechinger and A. Stutzer (2009). "The life satisfaction approach to valuing public goods: The case of terrorism." Public Choice 138: 317-345.
(23) Naor, Z. (2006). "Untimely death, the value of certain lifetime and macroeconomic dynamics." Defence and Peace Economics 17(4): 343 – 359.
(24) Eckstein, Z. and D. Tsiddon (2004). "Macroeconomic Consequences of Terror: Theory and the Case of Israel." Journal of Monetary Economics 51(5): 971-1002.
(25) Enders, Walter and Todd Sandler (2005), "Distribution of Transnational Terrorism among Countries by Income Class and Geography after 9/11," *International Studies Quarterly,* 49(4), forthcoming

سلع معينة قبل الهجوم الإرهابي المتوقع هو رد الفعل المؤقت على فترة حياة قصيرة. وبالتالي، بدلاً من ربط الزيادة في الاستهلاك بالهجمات الأولية على مركز التجارة العالمي، ربط الباحثون زيادة الاستهلاك بتوقع الهجمات المستقبلية التي أعلنتها القاعدة والتي يعتقد أنها ذات مصداقية من قبل الإدارة الأمريكية.

ومع ذلك، على المدى الطويل، يبين البعض أنه من خلال آثارها السلبية والمحبطة على ثقة المستهلك، فإن «مخاوف الحرب» والمخاوف بشأن أسلحة الدمار الشامل قد أدي إلى خفض الإنفاق الاستهلاكي الأمريكي بنسبة ٣ , ٠٪ (أي ما يعادل ٤٠ مليار دولار أمريكي) على مدى العامين ٢٠٠١-٢٠٠٢م. وهذا يتطابق مع استنتاجات بعض الدراسات التجريبية التي تشير إلى أن الإرهاب قد يقلل من الاستهلاك[٢٦].

وبالنظر إلى الآثار الاقتصادية المحتملة التي قد تسببها الآثار النفسية للخوف، ينبغي تحديد نهج وتدابير وإجراءات احتواء الخوف، وبالتالي التخفيف من تأثير أي هجوم إرهابي على الاستهلاك والمستهلكين.

التأثيرات على القطاع الخاص Impacts on private sector

لقد كانت الاعمال التجارية والشركات ضحايا للإرهاب المحلي والإرهاب العابر للحدود لفترات طويلة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ووفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية، كانت الشركات الأمريكية هدفاً لأكثر من

(26) Keyfitz, R. (2004). "U.S. Consumers and the War in Iraq." Business Economics 39(2): 18-23. Kirk, R.M. (1983). Political terrorism and the size of government: A positive institutional analysis of violent political activity. Public Choice 40: 41-52.

٨٠٪ من الهجمات الإرهابية في عام ٢٠٠٠ وما يقرب من ٩٠٪ في ٢٠٠١م[٢٧]. وأحد أسباب هذه الزيادة هو أن الشركات تعمل وتستثمر اموالهافي بلدان وأقطار غير آمنة من أجل تزويدها بما تحتاج إليه، مما يعرضها لتهديدات إرهابية أكبر؛ وهناك سبب هام آخر هو الآثار والأهداف البديلة للإرهابيين الذين يغيرون اهتمامهم من المنشآت العامة المحمية بشكل أفضل نحو تحقيق أهداف أكثر سهولة نسبياً.

ولا تتوقف الخسائر المباشرة الفعلية للهجمات الإرهابية على خصائص الشركة المعتدي عليها فقط، ولكن أيضاً على طبيعة الهجوم وآثاره التي قد تشمل، على سبيل المثال، الإضرار بالممتلكات أو دفع الفدية للرهائن.

وعموماً، يخلص البعض[٢٨] إلى أنه حتى لو كانت بعض القطاعات تواجه خسائر كبيرة من الإرهاب، فمن المرجح أن تتعافى بسرعة، نظراً لأن الاقتصاد لا يواجه هجمات إرهابية مستمرة.

وفي حين أن الخسائر المادية المباشرة دون شك يضر بالشركات، فقد أظهرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر أن الاضطرابات التي تؤثر على الشركات في الاقتصادات الكبيرة المترابطة تكون أكثر حدة. وحتى إذا لم تتعرض الشركات مباشرة للتدمير المادي للهجوم، فإن الإرهاب يمكن أن يؤثر على الشركات من خلال زيادة المستوى العام لمخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، وخطر حجم الأعمال.

(27) Michel-Kerjan, E. and B. Pedell (2006). "How Does the Corporate World Cope with Mega-Terrorism? Puzzling Evidence from Terrorism Insurance Markets." Journal of Applied Corporate Finance 18(4): 61-75.

(28) Enders, W. and T. Sandler (2008). Economic Consequences of Terrorism in Developed and Developing Countries: An Overview. Terrorism, Economic Development, and Political Openness. P. Keefer and N. Loayza, Cambridge University Press: New York: 17-47.

وعلاوة على ذلك، فإن ردود فعل سوق الأوراق المالية على هجوم إرهابي، والناجمة جزئياً عن الخوف من فقدان رأس المال، والتي تقوم جزئياً على سلوك المضاربة على المكاسب (أو الخسائر) المستقبلية للشركة، يمكن أن تضر بالشركة.

وفي هذا السياق، فقد حظي خطر توقف وانقطاع أنشطة سلسلة التوريدات للسلع والخدمات باهتمام كبير في معظم البحوث. وتشير التقديرات إلى أن توقف وانقطاع الاعمال التجارية مثل ثلث الخسائر بأكملها من أحداث سبتمبر[٢٩]. وبصفة عامة، فان الشركات التي تعاني من توقفات وأعطال في سلسلة التوريد ينخفض ويتأثر نشاطها عن أداء نظرائها بدرجة كبيرة سواء فيما يتعلق بحجم وكمية المخزون لديها أو أداءها التشغيلي. وهذا يتضح من بيانات التكاليف والمبيعات والأرباح للشركة. وهذا يوضح ان الصدمات ليست وحدها التي تخلق احداثا كارثية وانما هي مواطن الضعف في النظام الاقتصادي والتي تحدد حجم وأثار الصدمات الخارجية ومنها الهجمات الإرهابية.

وقد لا تنشا أوجه الضعف هذه من العوامل التقنية (كتلك التي تتعلق بالترابط المادي الذي يحققه قطاع الاتصالات والنقل) ولكن أيضا من عوامل أخري مثل التوقعات بشان سير عمل النظام الاقتصادي[٣٠].

ومن الواضح ان خطر التهديدات الإرهابية قد يجعل البلد أكثر ضعفا ويزيد من الطلب العام على الأمن. وقد تؤثر أوجه الضعف هذه والزيادات في الأمن

(29) Kleindorfer, P.R. and G.H. Saad (2005). "Managing Disruption Risks in Supply Chains." Production and Operations Management Journal 14(1): 53-58.
(30) Kleindorfer, P.R. and G.H. Saad (2005). "Managing Disruption Risks in Supply Chains." Production and Operations Management Journal 14(1): 53

تاثيرا سلبيا على الكفاءة الاقتصادية (عن طريق إنتاج استثمارات عامة في الأمن العام للاستجابة لحالات الطوارئ).

وإلى جانب الاختلالات المباشرة وغير المباشرة، يتعين على القطاع الخاص ان يتحمل عبء الآثار النفسية للإرهاب؛ من ناحية، في وظيفتهم كارباب عمل، ومن جهة أخرى في وظيفتهم كصناع للقرارات الادارية تتاثر بردود الفعل النفسية الخاصة بهم. وكما ذكرنا سابقا، لا يوجد تحليل دقيق يتجاوز الأدلة السردية (القائمة على استطلاع آراء العاملين في القطاع الخاص) والتي تلتمس مدي تاثير الخوف لدي الموظفين في القطاع الخاص. وتبين حاله تفجيرات نظام النقل العام في لندن في ٧ تموز/ يوليه ٢٠٠٥م أنها قد تكون كبيرة. وأفادت بعض الشركات بأنها اضطرت إلى إيجاد وسائل نقل بديلة للموظفين الذين لا يرغبون في استخدام وسائل النقل العام في وسط لندن. وبالنسبة للشركات الصغيرة، فانها شكلت التكلفة الرئيسية للهجوم (غرفة تجارة لندن ٢٠٠٥م). ولكن لا يزال من غير المعروف مدي أهمية هذه الآثار بالنسبة لهيكل تكاليف الشركات أو لإنتاجية العمل.

الآثار على السياسة العامة/ القطاع العام

Impacts on public policy / public sector

وبصرف النظر عن الأسر أوالمستهلكين والقطاع الخاص، فإن القطاع العام هو العنصر الاقتصادي الثالث الذي يتأثر بشكل مباشر أوغير مباشر بالإرهاب. ونادراً ما توجد أي مؤلفات تتناول الأثر الاقتصادي المباشر الذي يسببه الإرهاب للحكومات.

وفي حين تم تقديم تقدير لتكاليف حكومة الولايات المتحدة الناشئة عن هجمات ١١ سبتمبر أعلاه، فإن التكاليف الناجمة عن التدمير المادي من

الهجمات الإرهابية الصغيرة لا يتم تقديرها بشكل عام، على الرغم من أنه من المرجح أن تكون صغيرة نسبيًا.

ومع ذلك، فانه من الاهمية بمكان ان تكون سياسات القطاع العام قبل الهجوم الإرهابي وبعده حاسمة في احتواء وتخفيف الآثار الاقتصادية المترتبة على الهجمات، واستعادة النظام والثقة في الاقتصاد.

ويمكن التفريق بين السياسات اللازمة وفقا لتوقيتها: فمن ناحية، يتعين على الحكومات أن تبني تأهبها واستعداداتها للاستجابة لحالات الطوارئ قبل الهجوم؛ ومن ناحية أخرى، يتعين عليها أن تضع سياسات مناسبة قصيرة الأجل استجابة لحدث إرهابي فعلي[٣١].

وفيما يتعلق بالأول، فإن سياسات القطاع الصحي كمثال ذات أهمية خاصة للتخفيف من آثار الإرهاب. وستؤدي أي هجمات إرهابية واسعة النطاق إلى وضع البنية التحتية للصحة العامة على المحك، حيث يتعين عليها ألا تتصدى فقط للإصابات الجماعية الناجمة عن الحدث الإرهابي، بل أيضا الآثار الطويلة الأجل للضحايا المعاقين جسديًا ونفسيًا.

ويشكل تنظيم الاستجابة الفعالة تحديًا للمؤسسات الحكومية لأن المسائل المعنية (بأحقية الحصول على الرعاية الصحية، وآثار التعرض للمستوي المنخفض للعوامل السمية، والامراض المتصلة بالإجهاد، والحصول

(31) Hyams, K.C., F.M. Murphy and S. Wessely (2002). "Responding to Chemical, Biological, or Nuclear Terrorism: The Indirect and Long-Term Health Effects May Present the Greatest Challenge." Journal of Health Politics, Policy and Law 27(2): 273-291.

علـى علاجـات للامـراض والأوبئـة المسـتحدثة ـ والمتعلـق بتـوفر الأمصـال العلاجية، والتعويضات المالية) كلها امور معقدة ومثيره للجدل[٣٢].

وعلـى الـرغم مـن أن اسـتخدام الأسـلحة الكيميائيـة والبيولوجيـة والنوويـة كوسـائل للإرهـاب لـم يحـدث حتـى الآن إلا بصـورة متقطعـة، فـإن الأحـداث الإرهابية تدل على تزايد خطر وإمكانيـة اسـتخدام الجماعـات الإرهابيـة لهـا ضـد أهداف مدنية، كما يتضح من إطلاق الجمرة الخبيثة في الولايـات المتحـدة، ومـن المتوقع كذلك أن يتمكن عملاء الجمرة الأنفية والطاعون الوبائي من تـرك مئات الآلاف من القتلى أو العاجزين[٣٣].

وسـيتوقف أثـر الهجـوم علـى عـدد مـن المتغيـرات، بمـا في ذلـك الوسـائل المستخدمة، وطريقة الانتشار، ولا سيما على مدي استعداد نظـام الصـحة العامـة للإستجابة على النحو المناسب. ولقـد كـان التخطيط لحـالات الطـوارئ وحتـى الآن يكاد يقتصر علـى الكشـف والاحتـواء والرعايـة الصـحية الطارئـة للإصـابات الجماعيـة. ومـع ذلـك، فمـن الواضـح انـه حتـى الحـوادث الصـغيرة النطـاق التـي يمكن ان تسبب انتشار جراثيم الجمرة الخبيثة عن طريق البريد الألكتروني، يمكن ان يسبب ارتباكا واسع النطاق وخوفـًا وإجهـاداً نفسيـًا لـه آثـار دائمـة علـى صـحة المجتمعات المحلية المتضررة وعلى إحساس الأمة بالرفاهية.

وعلى الرغم من أن الاستعداد لقطاع الصحة العامة وهيكله يبدو أن له دوراً هامـًا في التخفيـف مـن الآثـار الاقتصـادية القصـيرة والطويلـة الأجـل للهجـوم الإرهابي، فانه لم يتلق حتى الآن سوي القليل من الاهتمـام في مؤلفـات الاقتصـاد

(32) Hyams, K.C., F.M. Murphy and S. Wessely (2002). "Responding to Chemical, Biological, or Nuclear Terrorism: The Indirect and Long-Term Health Effects May Present the Greatest Challenge." Op.cit " 273-291.
(33) Evans, R.G., J.M. Crutcher, B. Shadel, B. Clements and M. S. Bronze (2002). "Terrorism from a public health perspective." American Journal of the Medical Sciences 323: 291-298.

الأمني. ولم تؤخذ في الحساب التكاليف الناجمة عن هجمات محددة ولا عن تكاليف الاستجابة لسياسات معينة مختلفة.

والاستعداد للتصدي لأثار الهجوم الإرهابي ليس سوي جانب واحد من العملية، والاستجابة الصحيحة، ولا سيما من خلال السياسة الاقتصادية، لاشك حاسمة لاستعادة الثقة في الاقتصاد، وبالتالي التقليل إلى أدنى حد من الأثر الاقتصادي السلبي المحتمل للهجوم الإرهابي. ومع ذلك، لا يوجد سوي القليل من التحليل الدقيق للاستجابات النقدية والمالية المناسبة للتخفيف من الآثار الاقتصادية للإرهاب.

وفي تقرير عن الخطوط العريضة والسياسات المالية والاقتصادية والنقدية والتي اتبعتها الولايات المتحدة والتي استجابت لتأثيرات ١١ سبتمبر، فقد لوحظ إشتمال تدابير السياسة هذه على العديد من الإجراءات منها، تقريرتخفيضات ضريبية، وتوزيع خصومات ومناقشة حزمة من الحوافزالضريبية واعتماد الكونغرس مبلغ ٤٠ مليار دولار لتدابير الإنفاق الطارئة التي شملت الإنفاق العسكري والأمني فضلا عن إعادة الإعمار .

وعلاوة على ذلك، حظيت صناعة الطيران بدعم بمبلغ ١٥ بليون دولار أمريكي. كما ساهمت السياسات النقدية الأمريكية التي أعقبت هجمات ١١ سبتمبر في التخفيف من آثار الحدث.

وكان من العوامل الأساسية لاحتواء صدمات وآثار الهجوم السيولة التي أضافها البنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي إلى النظام، مما سمح للبنوك التي تعاني من ضائقة مالية باقتراض الأموال بسهولة أكبر. وعلاوة على ذلك، أدى خفض أسعار الفائدة بنسبة ٠.٥٪ إلى حفز الإنفاق.

ويؤكد لاكر هذه النتائج، ويستعرض آثار النظام النقدي ونظام الدفع، ويسلط الضوء على أن الظروف المصرفية الجيدة نسبياً ساعدت على جعل السياسة الائتمانية للبنك الاحتياطي الفيدرالي قابلة للإدارة. واستناداً إلى تقرير لاكر ، يمكن الاستنتاج بأن استجابات السياسة المالية والنقدية في الولايات المتحدة كانت حاسمة في التخفيف من الآثار الاقتصادية التي قد تكون الأسوأ من جراء الهجوم الإرهابي[٣٤].

(34) Llussa, F. and J. Tavares (2008). "Economics and Terrorism: What We Know, What We Should Know and the Data We Need." Terrorism, Economic Development, and Political Openness. P. Keefer and N. Loayza, Cambridge University Press: New York: 233-254.

المبحث الثالث
اثر الإرهاب على بعض القطاعات الاقتصادية
Sector-specific impacts
خصوصية وحساسية بعض القطاعات

تمهيد

- يؤثر الإرهاب تأثيراً مختلفاً على مختلف القطاعات الاقتصادية. وتختلف التأثيرات تبعا لطبيعة الهجوم وهدفه، وما إذا كان القطاع قد أصيب مباشرة أو ما إذا كانت أنشطته «توقفت» فقط بسبب الاضطرابات التي قد يسببها الهجوم الإرهابي. وفيما يتعلق بالأول، كان قطاع السياحة هدفاً متكرراً للإرهاب. ولا يوجد تحليل للآثار الاقتصادية المترتبة على آثار الإرهاب المباشرة على صناعة السياحة. وبدلا من ذلك، تركز الأبحاث على تحليل التغيرات في هياكل الطلب باعتبارها التأثير الاقتصادي السائد والأهم للإرهاب على صناعة السياحة.
- **قطاع النقل**

كما كان قطاع النقل (الطيران والنقل البحري والطرق والسكك الحديدية) هدفاً مباشراً آخر للهجمات الإرهابية، في هجمات ١١ أيلول / سبتمبر، والأعمال الإرهابية اللاحقة في أوروبا. وكانت صناعة الطيران بشكل خاص هدف للإرهابيين. وفي حالة ١١ أيلول / سبتمبر تحديداً، يقال إن صناعة الطيران «فقدت في سنة واحدة أكثر مما فقدته في تاريخها بأكمله»(۞)، حيث شملت الخسائر: أولاً، خسائر أربع طائرات، وثانياً، إغلاق المطار لاحقاً وتعطل

(۞) المدير العام والرئيس التنفيذي للشركة إتا بيير جانيوت.

الخدمات، وثالثاً، الآثار السلبية المتمثلة في انخفاض قيمة أسهم شركات الطيران، ورابعاً، التغيرات في أنماط الطلب على سفر الركاب والبضائع عن طريق النقل الجوي[٣٥].

وحتى القطاعات التي لم تتأثر مباشرة بالهجوم الإرهابي يمكن أن تعاني من اثار الاضطرابات الاقتصادية. وبوجه خاص، يمكن أن تؤدي الهجمات على قطاع النقل إلى تأخيرات شديدة في حركة توريدات السلع والخدمات التي نوقشت سابقا بوصفها «اختلالات في سلسلة الإمداد». ويتحدد حجم التأثير والقطاعات التي ستتأثر بها بطبيعة الهجوم والهدف. ومرة أخرى، تمثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر أحداثا غير مسبوقة تسببت في اضطرابات شديدة لمجموعة واسعة من القطاعات الاقتصادية .

وعلى النقيض من ذلك، ورغم شدة الهجمات الإرهابية، لم تحدث التفجيرات اللاحقة في لندن ومدريد أي اضطرابات حتى في الاقتصاد المحلي (غرفة تجارة لندن ٢٠٠٥).

وحتى اليوم، لا تزال الآثار المباشرة للإرهاب تقتصر على مجموعة صغيرة نسبيا من القطاعات. غير أن هذا لا يعني أنه لا توجد قطاعات أخرى يمكن أن تصبح أهدافاً للإرهاب في المستقبل. فعلى سبيل المثال، حدد البعض[٣٦] القطاع الزراعي على أنه يحتمل أن يكون جذابا للإرهابيين، وله آثار ضارة ليس فقط على القطاع نفسه ولكن أيضا المجتمع ككل ومع ذلك، فإن الدرجة الفعلية

(35) Drakos, K. (2004). "Terrorism-Induced Structural Shifts in Financial Risk: Airline Stocks in the Aftermath of the September 11th Terror Attacks". European Journal of Political Economy 20(2): 435-446.

(36) Singh, P. (2009). "Impact of Terrorism on Investment Decisions of Farmers." Paper presented at the Fourth Workshop of the Network for the Economics Analysis of Terrorism (NEAT), October 19, 2009, Brussels.

للمخاطر محل خلاف[٣٧]. ومن ثم فإن الدرس الذي ينبغي استخلاصه هو أن الإرهاب يمكن أن يوفر مفاجآت من خلال استهداف أهداف لا يمكن تصورها في السابق.

- **قطاع التأمين**

وفيمايتعلق بالقطاعات التي تتأثر بالإرهاب، يلعب قطاع التأمين دورا خاصا إلى حد ما لأنه لا يتعرض للهجمات الإرهابية مباشرة ولا يتأثر سلبا باختلالات الاقتصاد، ولكنه يعاني في ظل عواقب الإرهاب من خلال مطالبات السداد اللاحقةالدفع للعمليات الإرهابية[٣٨].

وفي حين أن شركات التأمين قادرة على تغطية هجمات إرهابية صغيرة مثل التفجيرات المتفرقة ذات التأثيرات المحلية، فقد وجهت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ضربة خاصة لصناعة التأمين وإعادة التأمين، أولاً بسبب المطالبات بمليارات الدولارات، وثانيـًا، بسبب الآثار السلبية على أسواق الأسهم التي أثرت على القاعدة الرأسمالية لشركات التأمين.. وأحدثت تغييرات هامة في سوق التأمين. والمشكلة الرئيسية التي تطرحها تلك الاحداث هي عدد وحجم المطالبات المتزامنة، والتي تجاوزت الاصول الراسمالية التي تجتفظ بها شركات التأمين[٣٩].

فقد أدت الهجمات الإرهابية التي وقعت في اليمن على السفينة الأمريكية «كول **Cole**» في عام ٢٠٠٠م وعلى الناقلة الفرنسية «ليمبرغ **Limburg**» (في

(37) Blandford, D. (2002). The agricultural economics of terrorism: Markets in peril, international trade dimensions. Annual meeting of the American Agricultural Economics Association, Long Beach, CA.

(٣٨) مجلة تأمين، المحللون يتوقعون تحسنا في النمو العالمي ، العدد ٣٢ ، سبتمبر ٢٠٠٢ م ، ص٣٠.

(39) Alexander, D. and Y. Alexander (2002). Terrorism and Business: The Impact of September 11, 2001, Transnational Publishers.

عام ٢٠٠٢) إلى إلحاق ضرر بالغ بصناعة الشحن في ذلك البلد. فقد ساهم هذان الهجومان في زيادة بنسبة ٣٠٠٪ في أقساط التأمين على السفن التي تستخدم ذلك الطريق ودفعت السفن إلى الالتفاف حول اليمن كليةً .

وبلغ إجمالي المطالبات لشركات التأمين المتعلقة بأحداث ١١ سبتمبر ما بين ٥٠ و ٨٠ مليار دولار أمريكي، والتي دفعت جزئيا من قبل شركات التأمين الأولية وجزئيًا كذلك عن طريق شركات إعادة التأمين. الأهم من ذلك، أنه في حين أن مأساة ١١ سبتمبر تكشفت في الولايات المتحدة، فإن معظم التكاليف (ما يقدر بنحو ١.٣ مليار دولار أمريكي) كانت تتحملها شركات التأمين الأوروبية[٤٠].

ومع هذا الحدث، أدركت صناعه التامين أن الإرهاب قد بلغ نطاقا جديدا لا يمتثل لمعايير التأمين التقليدية: اذ من الصعب قياس المخاطر المرتبطة بالإرهاب مما يجعل من الصعب حساب أقساط التامين بدقة[٤١].

وفي الممارسة العملية، كان رد فعل قطاع التامين هو زيادة الأقساط بشكل كبير (بين ٥٠-١٠٠ في المائة) في القطاعات التي ضربت وبشكل خاص شركات الشحن والنقل (الخطوط الجوية)، وأصحاب المنشآت والممتلكات التجارية الكبيرة[٤٢].

وبما أن «ما لا يمكن تخيله» قد وقع وأدي إلى مخاطر لا يمكن قياسها، أعلنت شركات التأمين أيضًا استبعاد تغطية الإرهاب ما لم يتم تقديم الدعم الحكومي.

(40) Ibid

(41) Dixon, L. and R. Reville (2005). National Security and Compensation Policy for Terrorism Losses. Catastrophic Risks and Insurance. O. f. E. C.-O. a. Development, Proceedings: Policy Issues in Insurance, No. 8. Paris and Washington, D.C.: Author: 59-71.

(42) Walkenhorst, P. and N. Dihel (2002). The Impact of the Terrorist Attacks of 11 September 2001 on International Trading and Transport Activities. OECD, Paris.

- **التأثيرات على الأسواق المالية Impacts on Financial Markets**

لقد أدت الآثار الواسعة النطاق للأزمات المالية المختلفة في القرن الماضي وبدايات القرن الحادي والعشرين إلى التأكيد على أهمية الأسواق المالية في الاقتصاد. ومن المتوقع عموماً أن تؤثر الصدمات والأزمات الخارجية مثل الأحداث الإرهابية تأثيراً سلبياً على قيم الأسواق المالية. ومع ذلك، من الضروري التفريق بين آثار الأحداث الفريدة الكبيرة الحجم وآثار الإرهاب الذي طال أمده، كما هو الحال في إسرائيل وإسبانيا (بلد الباسك).

وقد طبق البعض(٤٣) منهجية لدراسة اثر الأحداث الإرهابية والتغيرات التي تحدث في متوسط عوائد مؤشرات البورصة على ١٤ هجوماً إرهابياً وعسكرياً يعود تاريخها إلى عام ١٩١٥. وتحسب الدراسة العوائد غير الطبيعية للحدث – سلبية أو إيجابية – أثناء حدوث الصدمة أو بعد حدوثها، مثل إسقاط طائرة بان آم الرحلة ١٠٧ **downing of Pan Am flight 107** أو أحداث سبتمبر. وتوصل هؤلاء إلى أن تأثير الأحداث الإرهابية على البورصات الرئيسية، إن وجد، أمر عابر جدًّا، يتراوح بين يوم واحد وثلاثة أيام بالنسبة لمعظم الحوادث الكبري. والاستثناء الوحيد هو أحداث سبتمبر حيث استغرقت قيم داو جونز ٤٠ يوماً للعودة إلى وضعها الطبيعي .. وأظهر هؤلاء المؤلفون أن فترة العودة هذه تتفاوت وفقاً لبورصة الأوراق المالية ـ فقد استغرقت عمليات التبادل في النرويج وجاكرتا وكوالا لامبور وجوهانسبرغ وقتاً أطول للعودة إلى الوضع الطبيعي قبل الحادث، في حين استغرقت عمليات العودة في لندن وهلسنكي وطوكيو وأماكن

(43) Chen, Andrew H. and Thomas F. Siems (2004), "The Effects of Terrorism on Global Capital Markets," European Journal of Political Economy, 20(2), 249-66.

أخرى وقتاً أقل. وكان لمعظم الأحداث الإرهابية تأثير ضئيل أو معدوم على البورصات الرئيسية.

بمعني أنهم يستنتجون أن حجم الصدمات حتى ولو كان كبيراً، وغير مسبوق في التاريخ، فإن التأثير الضعيف للصدمة الواردة في الأسواق المالية وأسواق الأوراق المالية ترجع إلى حد كبير إلى زيادة قدرة أسواق رأس المال الأمريكية على الصمود أمام الصدمات الخارجية(٤٤).

ويؤكد البعض(٤٥) على فكرة أن الأسواق الأكثر تطورا ونضجا تتفاعل بشكل أقل مع الهجمات الإرهابية، وأن حجم أثر التقلب يعتمد على مستوى تطور الأسواق التي تعرضت للهجوم؛ وأنه بالنسبة للأسواق الناشئة، فإن أثر الإرهاب على أسواق الأسهم هو أكثر وضوحاً.

وباختصار، أنه في حين أن آثار حدث فريد واسع النطاق على رأس المال وسوق الأوراق المالية المتنوعة قد تكون قصيرة نسبياً وصغيرة، فإن تأثير الأحداث الإرهابية الممتدة (والتغيرات في مخاطر الإرهاب بسبب التغيرات في المشهد السياسي)، حتى وأن كانت أصغر حجماً، فإنها قد تحدث آثاراً سلبية دائمة في الأسواق الأقل تنوعاً.

- **التأثيرات على صناعة الطيران The airline industry**

إن هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وكذلك الحرب على العراق واستمرار الاحتلال، فضلاً عن التهديد بأعمال إرهابية جديدة، والحرب

(44) Enders, W. and T. Sandler (2008). Economic Consequences of Terrorism in Developed and Developing Countries: An Overview. Terrorism, Economic Development, and Political Openness. P. Keefer and N. Loayza, Cambridge University Press: New York: 17-47.

(45) Arin, K.P., D. Ciferri and N. Spagnolo (2008). "The price of terror: The effects of terrorism on stock market returns and volatility." Economics Letters 101: 164-167.

المستمرة على الإرهاب، والارتفاع المستمر في أسعار الوقود، كان لهم تأثير قوي على قطاع شركات الطيران.

وفي عام ٢٠٠٠، ساهم قطاع الطيران التجاري بنحو ٨٠٠ بليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، وهو ما يعادل حصة قدرها ٨٪.

ولكن بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تم اغلاق نظام النقل الجوى تماماً لمدة أربعة أيام، مما أدى إلى تكبد صناعة الطيران ما يقدر ب ١.٤ مليار دولارخسائر، على الرغم من أن هذا التقدير قد يكون محدوداً للغاية. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠١ انخفض العدد الإجمالي للموظفين في شركات الطيران الأمريكية من ٠٤٩ , ٧٣٢ (٢٠٠٠) إلى ٤٨٨ , ٦٥٣ (٢٠٠١). وتسبب انخفاض آخر في انخفاض العدد إلى ٧٩٧ , ٦٤٢ في عام ٢٠٠٢. ولذلك، تم إنهاء عمل ٨٩٢ ٢٥ موظفاً في السنتين التاليتين للهجمات الإرهابية. هذا الرقم لا يظهر تسريح حوالي ٠٠٠ , ١٠٠ موظف مباشرة بعد١١/ ٩. كما انخفضت رحلات الخطوط الجوية الأمريكية من ٠٣٨ , ٧٠٦ رحلة في أغسطس ٢٠٠١ إلى ٥٢٨ , ٧٣١ في سبتمبر ٢٠٠١ بسبب الهجمات الإرهابية، مما يعني انخفاضا بنحو ٢٥٪. وفي الوقت نفسه، انخفضت إيرادات الركاب من حوالي ٦٦ , ٧ مليار دولار إلى ٠ , ٣٨ مليار دولار في شهر واحد فقط، أي بانخفاض قدره ٢ , ٤٣٪، وحتى في عام ٢٠٠٤، تشير الإحصاءات إلى أن إيرادات شركات الطيران كانت لا تزال أقل بكثير من مستويات ما قبل ١١ سبتمبر.

ووفقاً لمكتب إحصاءات النقل، في الربع الثاني من عام ٢٠٠١، كان لدى شركات الطيران الأمريكية إيرادات تشغيلية تناهز ١٢٩ مليار دولار، بينما انخفضت الإيرادات الفصلية في الربع الثاني من عام ٢٠٠٣ إلى ١٠٤ مليار

دولار. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٤، زادت الإيرادات إلى أقل بقليل من ١٢٠ مليار دولار. ومع ذلك، لا يزال هذا الرقم أقل بـ ٩ مليار دولار عن مستوى الإيرادات قبل هجمات ١١ سبتمبر.

وبينما لا تزال صناعة الخطوط الجوية تتكبد خسائر على أساس صافٍ، فإن الربع الأول من عام ٢٠٠٤ كان أول مرة منذ ١١ سبتمبر / أيلول تحقق فيها هذه الصناعة ـ وليس كل شركة طيران في حد ذاتها ـ أرباحًا تشغيلية بدلاً من خسارة.

وبعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أصدر الكونجرس قانون الطيران والنقل والأمن (أتسا)(۞)، الذي جعل أمن الطيران جزءا من الأمن القومي، وأنشأ أيضا إدارة أمن النقل (تسا)(۞۞). التى تتطلع بمهمة فحص الركاب وحقائب الأمتعة، وهي خدمة سبق أن قدمتها شركات النقل الجوي. من خلال فرض رسوم على شركات الطيران، تسا تدفع ثمن التدابير الأمنية المتزايدة. ويدخل ضمن تكاليف الصناعة تكلفة دعم حساب السياحة الفرعي بمبلغ ٤.٥ مليار دولار سنويا بالإضافة إلى ٧ مليار دولار أخرى لضمان أمن المطارات والبضائع، وسيحتاج الأمر إلى ٤ مليارات دولار أخرى لتأمين محيط المطار وموظفيه بينما يذهب ٣ مليارات دولار إلى تدابير أمن البضائع. وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠٠٤، ناقش الكونغرس زيادة قدرها ١٣٨٪ في الضرائب التي تدفعها شركات الطيران في إطار برنامج أسيف(٤٦).

(۞) The Aviation and Transportation and Security Act (ATSA)

(۞۞) The Transportation Security Administration (TSA)

(46) INGA GROTE. The Impact and Cost of International Terrorism on the Economies of the United States and the European Union:2001-2004 " ROCHESTER INSTITUTE OF TECHNOLOGY OCTOBER, 2004" p.1-27 https://www.rit.edu/~w-cmmc/literature/Grote_2004.pdf

ومن الأعباء المالية الأخرى التي تتحملها صناعه الخطوط الجوية فيما يتعلق بالإرهاب انتهاء البرنامج الاتحادي للتأمين ضد مخاطر الحرب. وتوفر أدارة الطيران الاتحادية حاليا «التأمين ضد الخطر الناجم عن الحرب والركاب والطاقم والتأمين ضد المسؤولية قبل الغير وفقا لما يقتضيه قانون الأمن الداخلي ل٢٠٠٢».

ومع ذلك، كان هناك اتجاه لإيقاف هذا البرنامج بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥، والناقلون الجويون مكلفون بتغطيه مخاطر الحرب. وبما ان هذا النوع من التأمين قد تم توفيره من قبل برنامج اتحادي، لم يتم تطوير السوق التنافسية أو الموثوق بها. وعلاوة على ذلك، فإن مقدمي التأمين الحاليين ضد مخاطر الحرب لا يستفيدون سوي بفائده محدوده. ولذلك فان برنامج التأمين ضد مخاطر الحرب الخاصة سيكلف صناعة الطيران عده مئات الملايين من الدولارات سنوياً.

وبسبب التحذيرات الإرهابية المستمرة، لا تزال الولايات والتدابير الأمنية التي تفرضها صناعة الطيران في ازدياد. وعلى الرغم من أن الحكومة الاتحادية وضعت أمن الطيران تحت إدارة الأمن الوطني، إلا أن هذه التدابير الجديدة لا تمولها الحكومة الاتحادية. فالشركات الجوية لا تتحمل تكاليف أكبر من خلال دفع تكاليف تلك التدابير فحسب بل إنها تتخلى عن إيرادات هامة أيضاً. وجمعية النقل الجوي (آتا) تسمي بعض تلك الولايات التي تشمل «الاحتفاظ بقوائم المراقبة»؛ واستخدام الموظفين للتحقق من الوثائق عند نقاط التفتيش ومراقبة ممرات الخروج؛ وإجراء تحريات عن خلفية الموظفين؛ وتعزيز التدريب الأمني؛ وتعديل كابينة الطائرات؛ وفحص البضائع على متن طائرات الركاب؛ وفحص المسافرين والأمتعة الخاصة بالمستأجرين؛ وفحص لوازم التموين/ إجراءات أمن المدارج/ الطائرات/ المطارات؛ والإجراءات الأمنية الواضحة

للطاقم» وبالاضافة الي ذلك لاتعوض الحكومة الاتحادية مطاراتها من أجل زيادة تكاليف الأمن. وبنقل التكاليف إلى شركات الطيران في شكل رسوم هبوط أعلي ورسوم نهائية، تحصل المطارات على تعويض عن تكاليفها، في حين أن صناعة الخطوط الجوية تترك مرة أخرى مع المزيد من التكاليف للتعامل معها.

ولقد واجهت صناعة الطيران في الاتحاد الأوروبي نفس المشاكل التي تواجهها شركات الطيران الأمريكية مع: خسائر فادحة في الإيرادات بسبب المخاوف العامة بشأن سلامة السفر الجوي، وزيادة النفقات الأمنية وتكاليف التأمين الأكثر تكلفة، فضلاً عن ارتفاع أسعار الوقود.

وتوضح الأحداث أن نفس الاتجاه يمكن ملاحظته في أوروبا كما هو الحال في الولايات المتحدة. وكأثر مباشر لهجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، قامت معظم شركات الطيران الكبيرة بتسريح الموظفين[٤٧].

- **الأثر على صناعة السياحة The Tourism industry**

تعد السياحة من القطاعات المهمة للعديد من الدول في العصر الحاضر، كما أنها تسهم بنسبة كبيرة في موازين مدفوعات العديد من الدول، بل إن عائدات السياحة على المستوى القطاعي قد فاقت عائدات جميع القطاعات الإنتاجية على المستوى العالمي بحسب تقرير ـ منظمة السياحة العالمية.

إن الهجمات ضد الأماكن السياحية (كالمطارات، الفنادق، أو المعالم السياحية) (أو وسيلة النقل السياحي) مثل الطائرات تجعل السائحين ينظرون في المخاطر التي ينطوي عليها خطط إجازاتهم. وحتى العمل الإرهابي الفردي

(47) INGA GROTE. The Impact and Cost of International Terrorism on the Economies of the United States and the European Union:2001-2004 "ROCHESTER INSTITUTE OF TECHNOLOGY OCTOBER, 2004" p.1-27
https://www.rit.edu/~w-cmmc/literature/Grote_2004.pdf

والوحيد في مكان شعبي يمكن أن يدفع السياح لتغيير الخطط إما عن طريق قضاء الإجازة في المنزل أو الذهاب إلى بلد خال من الإرهاب لقضاء العطلة. وقد استخدم تحليل السلاسل الزمنية في عدد من الدراسات السياحية لقياس أثر الإرهاب في البلد أو المنطقة المستهدفة. إن تحليل وظيفة النقل مناسب بشكل خاص لتقدير التأثيرات القصيرة والطويلة المدى لهجوم إرهابي على صناعة السياحة في بلد ما.

وفي دراسة قام بها إندرس وساندلر وباستخدام البيانات الشهرية، أظهرت أن السببية أحادية الاتجاه: فقد أثر الإرهاب على السياحة ولكن ليس العكس، وكانت هناك مجموعات إرهابية مثل (ETA)، وجهت قنابلها وتهديداتها ضد تجارة السياحة الإسبانية، حتى أنها أرسلت رسائل تحذير إلى وكلاء السفر فى أوروبا.

ولقد قدر أن كل حادثة إرهابية عابرة للحدود تثني أكثر من ١٤٠ , ٠٠٠ سائح بعد إدراج جميع الآثار الشهرية. وهذا يمكن أن يترجم إلى كمية كبيرة من الإيرادات المفقودة عند ضربها بمتوسط الإنفاق لكل سائح. وتدل الهجمات الإرهابية العابرة للحدود على التدابير المناسبة لمكافحه الإرهاب.

وفي دراسة لأثر **الإرهاب** العابر للحدود على السياحة في النمسا وإسبانيا وإيطاليا للفترة ١٩٧٤-١٩٨٨م ثلاثة بلدان تعرضت لهجمات إرهابية عابرة للحدود واضحة للغاية خلال هذه الفترة. وتوصلت هذه الدراسة أن للإرهاب تاثيراً سلبيًا كبيراً على الحصص السياحية لتلك الدول والتي تتفاوت بحسب البلد. كما أظهرت أن المتغير التابع هو حصة الإيرادات السياحية من المنطقة:

ونظرًا لأن الأمر يستغرق بعض الوقت حتى يقوم السائحون بمراجعة الخطط، فإن الفترات الزمنية تكون مفهومة.

ولقد تفاوتت الخسائر حسب البلد: حيث خسرت النمسا ٣.٣٧ مليار من حقوق السحب الخاصة (SDRs)؛ وخسرت إيطاليا ٨.٦١ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة (SDRs)، وخسرت اليونان ٤٧٢ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (SDRs).

كما قام البعض بتطبيق المنهجية السابقة على اليونان، وإسرائيل، وتركيا للفترة ١٩٩١-٢٠٠٠. واستخدم هؤلاء بيانات شهرية عن الإرهاب العابر للحدود، مستمدة من التكرار، وبالإضافة إلى الآثار المباشرة على البلد الأصلي، فانهم اهتموا بالأثر العابر أو «العرضي» لعدة أقطار ـ سواء إلى كان إيجابيًا أو سلبيًا ـ الذي قد ينشأ إذا كان الأمر يتعلق بهجوم في إسرائيل تحول السياح الإسرائيليين إلى أماكن أكثر أمانًا في إيطاليا أو اليونان أو في أي مكان آخر(٤٨).

وبسبب الهجمات الإرهابية العابرة للحدود، حسب هؤلاء المؤلفون أن اليونان خسرت ٩٪ من حصتها في سوق السياحة؛ وفقدت تركيا أكثر من ٥٪ من حصتها في السوق السياحية؛ وفقدت إسرائيل أقل من ١٪ من سوقها السياحية. وقد تدفق ما يقرب من ٨٩٪ من السياحة المفقودة بسبب الإرهاب في أوروبا إلى أماكن سياحية أكثر أمانًا في بلدان أخرى.

ويمكن وصف أثر وتكلفة الإرهاب على صناعة السياحة باستخدام أكثر الأمثلة وضوحًا، وهي المدينة التي عانت أكثر من غيرها من أعمال الإرهاب الأخيرة، مدينة نيويورك. وبطبيعة الحال، ليس كل جهة في الولايات المتحدة

(48) Drakos, Konstantinos and Ali M. Kutan (2003), "Regional Effects of Terrorism on Tourism in Three Mediterranean Countries," Journal of Conflict Resolution, 47(5), 621-41.

لديها معركة مع هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية مثل نيويورك. فنظرة عامة قصيرة عن صناعة السياحة الأمريكية ستكون بمثابة مقدمة لهذا الموضوع.

ففي عام ٢٠٠٠، استأثرت صناعة السياحة بأكثر من ١٨ مليون نسمة، وكانت ايرادات السياحة والسفر ٥٨٢ بليون دولار امريكي، والتي حققت ما يقرب من ١٠٠ بليون دولار من العائدات الضريبية الاتحادية والمحلية. وفي أكبر ١٠٠ منطقة للمترو في البلاد، حققت السياحة والسفر ٤ , ٢٦٣ مليار دولار إيرادات. وحققت مدينة نيويورك وحدها ٦ , ١٧ مليار دولار، وبالتالي كانت أكبر مساهم. تليها شيكاغو (١٤ مليار دولار)، ومنطقة لوس انجليس لونج بيتش (٦ , ١٣ مليار دولار)، وأتلانتا، التي ساهمت بمبلغ ٢ , ١١ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. واستخدمت السياحة ٣.٩ مليون شخص في أكبر ١٠٠ منطقة للمترو في البلاد، منها ١٩٨٩٩٨ قدمت في نيويورك. حتى شيكاغو استخدمت ٤٣٦،٢٠٧ شخصاً، لوس انجليس لونغ بيتش ٢٦٤،١٧٧ شخصاً، وأتلانتا دعم ٩٥٤،١٧٢ وظيفة.

ولا يجب ان يتحمل الإرهاب وحده المسؤولية عن الانخفاض الكبير في السياحة والسفر فحسب، ولا سيما بعدهجمات سبتمبر، وانما أيضا التباطؤ في الاقتصاد. وقد ادي الجمع بين الاثنين إلى فقدان أكثر من ٠٠٠ , ٥٣٦ وظيفة ذات صلة بالسياحة في أفضل ١٠٠ منطقة للمترو خلال عام ٢٠٠٢. وكانت الخسائر الوظيفية في هذا المجال صارمة بشكل خاص في فينيكس (-٢٧.٢٪)، اورلاندو (-٢٤.٥٪)، وسان دييغو (-٢٣.٨٪)، لانكستر (-٢٢.٩٪)، وهيوستن (-٢٢.٧٪). ويقدر ان العدد المخفض من الزوار الدوليين إلى مناطق المترو قد أسفر عن خسائر اقتصادية تجاوزت $٠٠٠ , ٠٠٠ , ٦٠٠ , ٢٢. $٠٠٠ , ٠٠٠ , ٥٠٠ , ١٢، أو ٣ , ٥٥٪ من الخسائر يمكن أن تعزي إلى هجمات

١١ أيلول/ سبتمبر الإرهابية. والمدن التي تضررت اقتصادياً أشدها تشمل نيويورك، حيث يمكن أن تعزى ٣,٣ مليار دولار (أو ما يقرب من ٦٠٪) من الخسائر ٥,٩ مليار $ إلى الهجمات الإرهابية، سان فرانسيسكو (٢,١ مليار $ خسائر، ١,٢ مليار $ تعزى إلى ١١ سبتمبر)، ولوس أنجلوس (١,٧٥ مليار دولار من الخسائر، و٩٧٠ مليون دولار نسبت إلى ١١ سبتمبر)، وميامي (١,٦ مليار دولار من الخسائر، و٨٦١ مليون دولار تعزى إلى ١١ سبتمبر).

وعند إلقاء نظرة فاحصة على مدينة نيويورك، يصبح من الواضح أن المدينة ما زالت تتعافى من الهجمات الإرهابية في عام ٢٠٠١. ووفقاً لشركة نيك & كومباني، المنظمة الرسمية لتسويق السياحة في المدينة، فإن إجمالي عدد الزوار (المحليين والدوليين) في عام ٢٠٠١ وهو ما يعادل ٣٥,٢ مليون نسمة، أي بانخفاض قدره مليون شخص بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، يمكن ملاحظة زيادة طفيفة في عدد الزوار المحليين، ويرجع ذلك إلى الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠١ القوية وزيادة عدد الأشخاص الذين يزورون الأصدقاء والعائلة بعد الهجمات الإرهابية. وانخفض عدد الزوار الدوليين من ٦.٨ مليون في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٠٧ مليون في عام ٢٠٠١ (-١٦,٢ في المائة). هذا الانخفاض له تأثير كبير على صناعة السياحة في مدينة نيويورك. وعلى الرغم من أن الزوار الدوليين لم يشكلوا سوى ١٨٪ من إجمالي عدد الزوار في عام ٢٠٠٠، إلا أنهم كانوا مسؤولين عن ٤٢٪ من إجمالي إنفاق الزائرين وفقا لشركة نيويورك & كومباني.

وبعد مرور عام على الهجمات الإرهابيه، لوحظ زيادة عدد الزوار المحليين. غير أن الزيارات إلى مدينة نيويورك كانت أقصر في ٢٠٠٢ وانخفض الإنفاق أيضاً. وهذا أثر على إيرادات الأعمال التجارية، وأثر كذلك على الإيرادات

الضريبية، وعدد الوظائف بطريقة سلبية. ولقد زاد العدد الإجمالي للزوار زيادة طفيفه بمقدار ١٠٠,٠٠٠ شخص من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٢، لأن المزيد من الزوار المحليين جاءوا إلى نيويورك. بينما انخفض عدد الزوار الدوليين مرة أخرى بنسبه ٦٠٠,٠٠٠ إلى ٥,١٠٠,٠٠٠ مليون في ٢٠٠١. أن الاتجاه بعد سنة واحدة من الهجمات ٩/١١ أظهر تغييراً في نمط الزوار. ففي حين أن المزيد من المسافرين المحليين يأتون إلى نيويورك، انخفضت أعداد الزوار الدوليين حتى عام ٢٠٠٣ (إلى ٤,٨١ مليون). ومع ذلك، كانت التوقعات لعام ٢٠٠٤ تتوقع زيادة في عدد المسافرين الدوليين والمحليين (جميع الأرقام الواردة في إحصاءات مدينة نيويورك)[٤٩].

ولم يقتصرخسائر السياحة على تناقص مكاسب السياح وعلى التباطؤ في صناعه السياحة في نيويورك. فهناك سبب آخر ساهم في ذلك هو المعدل المنخفض نسبياً لاشغال غرف الفنادق بعد ٩/١١. وفي صيف ٢٠٠٢، كان متوسط سعر الغرفة في فنادق مدينة نيويورك لا يزال ما بين ١٠-١٥٪ دون معدل ما قبل ٩/١١. وفي حين بلغ متوسط المعدل اليومي لغرفة الفندق $٢٣٣ في ٢٠٠٠، فإنه في ٢٠٠١ انخفض إلى $٢٠٣، وانخفض بالاضافة إلى ذلك في ٢٠٠٢ إلى $١٩٥ وفي ٢٠٠٣ إلى $١٩٢. وانخفضت الغرف المشغولة من ١٩,٩٠٠,٠٠٠ في ٢٠٠ إلى ١٨,٠٠٠,٠٠٠ في ٢٠٠١. ولكن نظراً لانخفاض الأسعار والزيادة في عدد المسافرين المحليين الذين استفادوا من انخفاض الأسعار، ارتفعت الغرف التي شغلت إلى ١٨,٩ مليون في عام ٢٠٠٢ وإلى ١٩,٥ مليون في ٢٠٠٣، ولا تزال نسبة الإشغال في مستوى منخفض وتزداد

(49) Tourism Key to U.S. Metro Economies." U.S Conference of Mayors, The Travel Business Round Table, IACVB; 17 October 2002, available from http://www.usmayors.org/uscm/news/press_releases/documents/atlanta_release_101702.pdf; Internet accessed 10 October 2004.

ارتفاعا طفيفا منذ عام ٢٠٠٠. وفي حين كانت غرف الفنادق مشغولة بمتوسط ٧, ٨٤٪ في عام ٢٠٠٠، انخفض هذا العدد إلى شغل ٦, ٧٣٪ من الغرف في عام ٢٠٠١.

في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بعد الهجمات الإرهابيه، انخفض مجموع ليال الغرفة بنسبة ٣٠٪ في سبتمبر ٢٠٠٠، ومجموع مبيعات الغرف انخفضت بنسبة ٤٥٪. و يمكن ملاحظة زيادات طفيفه فقط ل٢٠٠٢ بلغت الزيادة ٢٪ شغل غرف الفندق) و ٢٠٠٣ بلغت الزيادة ٠.٤٪ شغل غرف الفندق) وانخفض أيضاً عدد غرف الفنادق بنسبه ١.٣٪ إلى ١, ٥٤٠, ٠٠٠ غرفة ـ التي تملأ بالمقارنة مع ٢٠٠١، والأموال التي أنفقت في غرف الفنادق هذه تناقصت من **$**٢٩٥, ٠٠٠, ٠٠٠ (٢٠٠١، قبل ٩/١١) إلى **$**٢٦٤, ٠٠٠, ٠٠٠ (ـ١٠, ٥٪).

من حيث الإيرادات الضريبية المتولدة عن صناعة الفنادق في نيويورك، كان هذا يعني خسارة قدرها ١٥, ٧ مليون دولار في عام ٢٠٠١ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠. وفي حين أن صناعة الفنادق دفعت في عام ٢٠٠٠ مبلغ ٢٢٧, ٩ مليون دولار، فإن هذا الرقم لم يكن في عام ٢٠٠١ سوى ٢١٢, ٢ مليون دولار، في عام ٢٠٠٢ إلى ١٩٨, ٥ مليون دولار. ومع ذلك، زادت الإيرادات الضريبية في عام ٢٠٠٣ وفقاً لزيادة أعداد الزوار إلى ٢٠٤, ٥ مليون دولار، مما لا يزال يعني ما يقرب من ١٠٪ أقل مما كانت عليه في عام ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من أن بلدان الاتحاد الأوروبي تواجه أيضاً هجمات إرهابية ـ حتى وأن لم تكن في مستوي وأبعاد الأحداث الكبيرة ل ١١ أيلول/ سبتمبر ـ فقد انتعشت صناعة السياحة بشكل أسرع على الرغم من تلك الهجمات مقارنة بالنظير الأمريكي. ولم يشكل تفجير القطارات في مدريد في ١١ آذار/ مارس

٢٠٠٤، على سبيل المثال، والذي قتل فيه ما يقرب من ٢٠٠ شخص وجرح أكثر من ٢٠٠ , ١، مشكله اقتصادية كبري بالنسبة لإسبانيا.

وفي دراسة استقصائية أجراها الفريق الذي يمثل الشركات السياحية الإسبانية الرئيسية في الفترة بين ١٥ آذار/ مارس و ٨ نيسان/ أبريل، ٢٠٠٤ لاحظ أن حوالي الثلث فقط (٤ , ٣٤٪) من ٢٠٠ , ١ من العاملين في السياحة الإسبان تاثروا بالتفجيرات واعترفوا بانخفاض بعد أيام من تفجيرات قطار مدريد، وأن٥٠٪ من الذين رصدوا آثار الحدث الإرهابي، لاحظوا أن الأثر يقدر بأقل من ٥٪. وذكرت البلدان المتاثرة أيضاً أن المبيعات انتعشت تماماً في ٨ نيسان/ أبريل، وهو اليوم الختامي للاستقصاء.

ولقد أبلغ ما يقرب من ثلث متعهدي السياحة في إسبانيا عن انخفاض بأكثر من ٣٠٪. بينما لم يلحظ الثلثان الباقيان أي أثر على الإطلاق. غير أن الأرقام الخاصة بمدريد نفسها تظهر تأثيراً أشد على صناعة السياحة. وقد شهد أكثر من ٨٠٪ منها خسائر في المبيعات؛ وعلاوة على ذلك، فإن حوالي ٨٠٪ من أعمال الإقامة (الفنادق والموتيلات والنزل والإفطار وما إلى ذلك) في مدريد لاحظت انخفاضاً في المبيعات على المدى القصير. وبعد ثلاثه أسابيع من التفجير، لم يعد ثلثاهم إلى معدل المبيعات العادية. وفي بورصة مدريد، انتعشت الأسهم التجارية السياحية في غضون أيام، بل تجاوزت في بعض الحالات الترتيب الذي كان قائماً قبل ١١ آذار/ مارس[٥٠].

(50) INGA GROTE . The Impact and Cost of International Terrorism on the Economies of the United States and the European Union:2001-2004 "ROCHESTER INSTITUTE OF TECHNOLOGY OCTOBER, 2004" p.1-27.
https://www.rit.edu/~w-cmmc/literature/Grote_2004.pdf

وتبين الأرقام أن أثر التفجيرات يتركز في مدريد، في حين أنه كان ضئيلاً في المناطق السياحية على ساحل البحر الأبيض المتوسط وجزر البليار وجزر الكناري. ولم تتأثر المبيعات في الأيام الأولى التي أعقبت تفجيرات مدريد للسياحة في جزر البليار والكناري، والتي تشكل مجتمعة ٥٠٪ من إجمالي سوق السياحة الدولية في إسبانيا، إلا على المدى القصير بنسبة ٢ , ٨٪ و٨ , ٩٪ خسارة على التوالي.

ولقد دافع «أنطونيو نييتو»، المدير العام للسياحة في منطقة «مدريد» عن رد أسبانيا السلمي على التفجيرات في «المجلس العالمي للسياحة والسفر» **(WTTC)** في الدوحة، قطر، وأعلن عن أن عدد السياح الدوليين في مارس/ آذار ٢٠٠٤، وفقاً لإحصاءات المعهد الوطني الأسباني، ارتفع بنسبة ٤ , ٧٪ في مارس ٢٠٠٤ مقارنة بشهر مارس ٢٠٠٣، والذي أشار إليه أنطونيو نييتو - «يوضح جلياً أن مدريد، كمقصد سياحي لم ينهار وترسل رسالة متفائلة بأن الأثر كان أقل بكثير مما كان متوقعاً في الأيام القليلة الأولى».

- ويوضح مثال إسبانيا أن الهجمات الإرهابية داخل حدود بلد ما لا تؤثر بالضرورة على صناعة السياحة على نحو سلبي كما حدث في ١١ سبتمبر[٥١].

غير أن الهجمات الإرهابية في مدينة نيويورك كان لها أثر أكبر بكثير على بلدان الاتحاد الأوروبي. فالنادي المتوسطي الفرنسي (كلوب ميد)، هزته بشدة هجمات ١١ سبتمبر. بسبب الانخفاض في الحجوزات الشتوية بعد الأسابيع الثلاثة من ١١ سبتمبر، وقرر كلوب ميد إغلاق ١٥-١٩ قرية من ١٠٠ قرية في

(51) INGA GROTE . The Impact and Cost of International Terrorism on the Economies of the United States and the European Union:2001-2004 "ROCHESTER INSTITUTE OF TECHNOLOGY OCTOBER, 2004" p.1-27. https://www.rit.edu/~w-cmmc/literature/Grote_2004.pdf

حوالي ١٠ بلدان في جميع أنحاء العالم بشكل مؤقت أو دائم. وقد تم إغلاق بعضها مؤقتاً فقط لموسم الشتاء أو للسنة التالية لهجمات ١١ سبتمبر بسبب عدم كفاية مستويات الحجز. وأغلقت أربع أو خمس قرى بصفة مؤقتة حيث يمكن أن تؤدي توقعات شغلها إلى خسائر كبيرة. أما إغلاق القرى الأخرى فكان بسبب خطط التجديد إغلاق مؤقت، أو انتهاء عقد الإيجار(الإغلاق النهائي). وأدت عمليات الإغلاق هذه إلى فقدان نحو ٣٠٠ وظيفة، وأعلن كلوب ميد عن تخفيض قدرة صيف عام ٢٠٠٢ بنسبة ٨٪ أدي إلى إغلاق ستة نوادي أخرى. كما أتحذ تدابير أخرى من أجل خفض التكاليف.

وفي الأشهر التي تلت الحادي عشر من سبتمبر، قدر كلوب ميد خسائره المالية بنحو ٢٥ مليون يورو (حوالي ٣٠ مليون دولار). وبلغ صافي الخسائر للسنة المنتهية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ بالفعل ٧٠ مليون يورو (٨٤ مليون دولار)، في حين حققت مجموعة كلوب ميد ربحاً قدره ٥٩ مليون يورو (٧١ مليون دولار) في العام السابق على الأحداث.

وتؤكد المعلومات المالية الصادرة في النصف الأول من العام ٢٠٠٢ الخسائر المتوقعة لنادي ميد بسبب الخسائر التي وقعت بعد هجمات ١١ سبتمبر. انخفاض الإيرادات بنسبة ٨ , ١٤٪ من ٩٥٨ مليون يورو (١١٥٠ مليون دولار) في النصف الأول من عام ٢٠٠١ إلى ٨١٦ مليون يورو (مقابل ٩٨٠ مليون دولار) للنصف الأول من العام ٢٠٠٢م. و يشير التقرير السنوي لشركة كلوب ميد لعام ٢٠٠٢ (السنة المالية المنتهية في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢) إلى أن إجمالي خسائر الإيرادات بلغت نحو ٢ , ١٢٪ من ٩٨٥،١ مليون يورو (مقابل ٣٨٢،٢ مليون دولار) إلى ٧٤٤،١ مليون يورو (مقابل ٠٩٣،٢ مليون دولار) وانخفاض الإيرادات التشغيلية من ٥٠ مليون يورو (٦٠ مليون دولار) إلى ٣

ملايين يورو (٦ , ٣ مليون دولار). حتى في عام ٢٠٠٣، بعد عامين من الهجمات الإرهابية في مدينة نيويورك، لم تسترد كلوب ميد عافيتها . ومع ذلك، هذا ليس فقط بسبب ١١/ ٩، ولكن أيضاً المخاوف من الهجمات الإرهابية من قبل السياح (على سبيل المثال تفجيرات بالي)، والقضايا الصحية (السارس) والانكماش الاقتصادي العالمي. حيث انخفضت عائدات كلوب ميد في عام ٢٠٠٣ مرة أخرى، وهذه المرة بنسبة ٥ , ٣٪ إلى ١٦٠٩ مليون يورو (٩٣١،١ مليون دولار)[٥٢].

والخلاصة أن الإرهاب الدولي يؤثر على العديد من الصناعات في اقتصاد البلد أو الاتحاد (أمريكا ـ دول الاتحاد الأوربي ـ أو أي دولة أخرى). ومع ذلك، فإن الآثار ليست بالضرورة دائماً سلبية وبالتأكيد ليست محددة. وعلى الرغم من أن معظم الحالات الواردة في هذا البحث تتعلق بهجمات ١١ أيلول/ سبتمبر، فإنه يمكن القيام ببعض التعميمات بشأن الكيفية التي تتفاعل بها الاقتصادات مع الهجمات الإرهابيه المماثلة.

ومن الواضح أن قطاع صناعة الطيران جنباً إلى جنب مع صناعة السياحة عاني أكثر من الهجمات الإرهابية. فخوف الركاب أو السياح من الهجمات الإرهابية أبقى الناس بعيداً عن الطيران أو قضاء العطلة. وعلاوة على ذلك، أدت التدابير المتخذه إلى زيادة الأسعار وأدت إلى ارتفاع تكاليف هذه الصناعات. فالإرهاب، بالنسبة لهذه الصناعات، يطرح ويشكل عبئاً إضافياً في أوقات الانكماش والكساد الاقتصادي والتهديدات الصحية الدولية.

- **أثر التوترات الداخلية والإرهاب على قطاع السياحة في مصر**

(52) INGA GROTE. The Impact and Cost of International Terrorism on the Economies of the United States and the European Union: 2001-2004 "ROCHESTER INSTITUTE OF TECHNOLOGY OCTOBER, 2004" p.1-27.

وتشير بيانات وزارة التخطيط إلى استمرار تراجع معدل النمو في الناتج المحلي لقطاع السياحة وتعكس هذه المؤشرات تأثر النشاط السياحي سلباً بالأحداث المصاحبة للتغيرات السياسية التي ما زالت تشهدها مصر باعتباره القطاع الاكثر تأثراً بمثل هذه الاحداث(٥٣).

ويرجع تراجع آداء النشاط السياحي في مصر وفقاً لما تشير إليه الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة السياحة، إلى انخفاض عدد السائحين الوافدين إلى مصر بمعدل ٧ , ٤٣٪ خلال الفترة يوليو/ ديسمبر من السنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤ (مقابل ارتفاع بمعدل ٢ , ١٠٪ خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة) ليصل عدد السائحين إلى نحو ٥ , ٣ مليون سائح فقط، هذا فضلاً عن تراجع عدد الليالي السياحية للمغادرين بمقدار ٠ , ٤٨ مليون ليلة(٥٤) بمعدل ١ , ٦٢٪ (مقابل ارتفاع بمعدل ٥ , ٨٪) ليبلغ ٤ , ٢٩ مليون ليلة، وبالتالي انخفض متوسط مدة الإقامة إلى نحو ٣ , ٨ ليلة مقابل ٣ , ١٢ ليلة وقد انعكس ذلك على إنفاق السائح في الليلة الواحدة الذي انخفض إلى ٠ , ٦٤ دولار في المتوسط خلال النصف الأول من السنة مقابل ٢ , ٧٢ دولار في المتوسط خلال النصف الأول من السنة المالية السابقة.

وقد انعكس انحفاض عدد السائحين والليالي السياحية خلال الفترة يوليو/ سبتمبر من السنة المالية ٢٠١٣/ ٢٠١٤ بدوره عن تراجع الايرادات السياحية بمعدل ٤ , ٦٦٪ (مقابل ارتفاع بمعدل ٣ , ١٠٪ خلال الفترة المناظرة

(٥٣) المجلة الاقتصادية، البنك المركزي المصري، المجلد الرابع والخمسون ـ العدد الثاني، ٢٠١٣- ٢٠١٤م، ص ١٤-١٧.
(٥٤) المجلة الاقتصادية ، البنك المركزي المصري، المجلد الرابع والخمسون ـ العدد الثاني، ٢٠١٣- ٢٠١٤م، ص ١٤-١٧.

من السنة المالية السابقة) لتصل إلى ٩ , ١مليار دولار، أو ما يمثل ٦ , ٠٪ من إجمالي الناتج المحلي و٤ , ٥ من إجمالي المتحصلات الجارية(٥٥).

ويشير الجدول التالي الي اهم مؤشرات القطاع السياحي في مصر خلال الفترة من ٢٠١١/ ٢٠١٢ – ٢٠١٥/ ٢٠١٦

أهم مؤشرات قطاع السياحة						
	/٢٠١١ ٢٠١٢	/٢٠١٢ ٢٠١٣	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٤ ٢٠١٥*	/٢٠١٥ ٢٠١٦*	يوليو/ سبتمبر ٢٠١٦/ ٢٠١٧*
عدد السياح الوافدين (بالألف سائح)	١٠,٩٥٢	١٢,٢١٣	٧,٩٦٧	١٠,٢٤٢	٧,٠٤٩	١,٥٠٥
عدد الليالى السياحية (بالألف ليلة)	١٣١,٧٦٨	١٤٢,٤٣٢	٧٢,٩١٩	٩٩,٢٥٦	٥٣,٥٠٤	٩,١٩٠
متوسط عدد الليالى السياحية (للسائح)	١٢,٠	١١,٧	٩,٢	٩,٧	٧,٦	٦,١
الدخل من السياحة (مليون دولار)	٩,٤١٩	٩,٧٥٢	٥,٠٧٣	٧,٣٧٠	٣,٧٦٨	--
الدخل من السياحة موزعًا على عدد الليالى السياحية (دولار لكل ليلة)	٧١	٦٨	٧٠١	٧٤١	٧٠١	١-

المصدر: وزارة السياحة

حقق القطاع السياحي عائدات بلغت ٥ , ٧ مليار دولار، خلال عام ٢٠١٤، مقابل ٩ , ٥ مليار دولار في عام ٢٠١٣، بنسبة ارتفاع ٢٧٪، وذلك بعد الاستقرار

(٥٥) التقرير السنوي ، البنك المركزي المصري ، أعداد متفرقة.

الذي شهده الوضع السياسي والأمني، لا سيما خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣، ورفع حظر الدول الأوروبية عن معظم المناطق السياحية المصرية، وكان ٢٠١٠ الذي يمثل عام الذروة للسياحة المصرية الأعلى في تحقيق العائدات محققاً ١٢,٥ مليار دولار. وأفادت إحصائيات وزارة السياحة أن متوسط الإنفاق اليومي للسائح بلغ ٧٦,٧ دولار، وفقاً لتقرير البنك المركزي، موضحاً أن عائدات القطاع المعلنة تستبعد المصريين الوافدين، مشيراً إلى أن إجمالي الإيرادات يتم تقديرها باحتساب عدد الليالي السياحية مضروباً في متوسط الإنفاق اليومي للسائح. والجدير بالذكر أن عام ٢٠١٤ شهد توافد نحو ٩,٩ مليون سائح، قضوا نحو ٩٧ مليون ليلة سياحية. وكان للنصف الثاني من عام ٢٠١٤ النصيب الأكبر من إجمالي الإيرادات، لا سيما في ظل الاستقرار والتحسن الملحوظ في الحركة السياحية الوافدة إلى مصر، إذ حقق ٤,٣ مليار دولار، ليستحوذ على نسبة ٥٧,٣٪ من عائدات القطاع في العام بأكمله. وتمثل عائدات السياحة نحو ١١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و١٤,٤٪ من إيرادات مصر من العملات الأجنبية، وثالث أكبر مصدر للدخل الأجنبي للبلاد، بحسب إحصاءات رسمية(٥٦).

وتمثل السياحة الأوروبية نحو ٧٠٪ من عدد السائحين، والسياحة العربية بين ١٥ و١٧٪ من عدد السائحين، فيما تعد روسيا أكبر مصدر للسياحة بنحو ٣ ملايين سائح عام ٢٠١٤. وكان لحادثة سقوط الطائرة الروسية في شرم الشيخ في اكتوبر ٢٠١٥ آثار سلبية على قطاع السياحة، ولذلك أعلنت مصر في مطلع ٢٠١٦ تخصيص مبلغ ٣٢ مليون دولار أمريكي، كموازنة إضافية لوزارة

(٥٦) التقرير السنوي ، البنك المركزي المصري ، أعداد متفرقة

السياحة، بهدف تعزيز الإجراءات الأمنية في المطارات المصرية، والتي تشمل كاميرات إضافية، وتعزيز النقاط الأمنية.

توزيع السائحين طبقًا لمجموعات الدول (أعداد ونسب) (٢٠٠٦-٢٠١٦)

مجموعات الدول	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦*
الاجمالي	٩٠٨٣	١١٠٩١	١٢٨٣٥	١٢٥٣٦	١٤٧٣١	٩٨٤٥	١١٥٣٢	٩٤٦٤	٩٨٧٨	٩٣٢٩	٥٣٩٩
عرب	١٩٢٢	١٩٦٠	١٩٥٥	١٨٧٩	٢٠٩٢	١٨٠٢	٢٢٧٠	١٧٦١	١٦٢٥	١٧٣٤	١٩٦٢
اوروبيون	٦٢٦٠	٧٩٣٩	٩٦٢٢	٩٤١٦	١١١٧٧	٧٢١١	٨٤١٦	٦٩٧٦	٧٥٧٨	٦٧٩٤	٢٥٨٦
امريكيون	٣٤٠	٤٣٠	٤٨٦	٤٨٠	٥٦٣	٢٨٧	٢٨٥	٣٤٠	٢٤٤	٢٩٤	٢٧٩
اخري	٥٦١	٧٦٢	٧٧٢	٧٥٢	٨٩٩	٥٤٥	٥٦١	٣٨٧	٤٣١	٥٠٧	٥٧٢
التوزيع النسبي للسائحين											
عرب	٢١٢	١٧.٧	١٥.٢	١٥.٠	١٤.٢	١٨.٣	١٩.٧	١٨.٦	١٦.٥	١	٣٦٣
اوروبيون	٦٨.٩	٧١.٦	٧٥.٠	٧٥.١	٧٥.١	٧٣.٢	٧٣	٧٣.٧	٧٦.٧	٧٤.٨	٤٧.٩
امريكيون	٣.٧	٣.٩	٣.٨	٣.٩	٣.٨	٢.٩	٢.٥	٣.٦	٢.٥	٣.٢	٥.٢
اخري	٦.٢	٦.٩	٦.٠	٦.١	٦.١	٥.٥	٤.٩	٤.١	٤.٤	٥.٤	١٠.٦

Source: Ministry of Tourism

المبحث الرابع
الآثار الاقتصادية الكلية
Macro-economic impacts

وفي حين أن التحليل الاقتصادي الجزئي يقدم سرداً تجميعياً لآثار الإرهاب على مختلف قطاعات الاقتصاد وعناصره، فإن التحليل الإجمالي الذي يحدد الآثار المترتبة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية يسلط الضوء على تداعيات الإرهاب على الحالة العامة للاقتصاد. وفي هذا السياق، تركز الأدبيات على متغيرين رئيسيين لإظهار الآثار المباشرة للهجمات الإرهابية، وهما (١) النمو الاقتصادي (٢) والتكامل الاقتصادي (التجارة وتدفقات رأس المال) .(Trade and capital flows)

أولا : النموالاقتصادي Growth

تبين الأدبيات بشكل عام أن آثار الهجمات الإرهابية على النمو قصيرة الأجل. حيث تشير التقديرات إلى أن ١١ سبتمبر تسبب في خسائر في إنتاجية الولايات المتحدة بلغت ٣٥ مليار دولار أمريكي، و٤٧ مليار دولار من الناتج الإجمالي، وارتفاع في البطالة بنسبة ١٪ تقريباً في الربع التالي. ومع ذلك، يبدو أن هذه الآثار لم تكن ذات أهمية تذكر بالنسبة للاقتصاد الامريكي، وذلك ليس فقط بفضل حجمه ونضجه فحسب، بل أيضاً بسبب السياسات الحكومية الحصيفة التي اتبعتها الإدارة الامريكية.

فالحادي عشر من سبتمبر يعد الحدث الأكثر غموضاً ووقوفاً عنده مقارنة مع التداعيات التي تتسبب فيها الهجمات الأكثر تكراراً على نطاق أصغر عندما تحدث في اقتصادات أقل تنوعاً من الولايات المتحدة.

وقد تمت دراسة آثار الإرهاب على اقتصاديات إسبانيا (خاصة إقليم الباسك) وإسرائيل بشكل متعمق وتقديم أمثلة توضيحية.. تظهر دراسة الحالتين السابقتين الأثر السلبي الذي يمكن أن تحدثه الهجمات الإرهابية على الاقتصاديات الصغيرة، خاصة عندما لا تكون هذه الهجمات أحداثًا فردية بل تستمر على مدى فترة زمنية أطول.

وفي حالة إسبانيا، يقدر البعض[٥٧] الآثار الاقتصادية العامة للإرهاب في بلد الباسك: فبعد اندلاع حملة آيتا في ١٩٧٥، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٢ نقطة مئوية مقارنة بمنطقة المراقبة التركيبية الصناعية في أواخر السبعينات وحوالي ١٠ نقاط مئوية خلال الثمانينات والتسعينات. وفي حاله إسرائيل، يقدر «اكو تسيدون» (٢٠٠٤)[٥٨] أن نصيب الفرد من الناتج الإسرائيلي قد يكون أعلى بنسبة ١٠٪ في ٢٠٠٤، وأن إسرائيل لم تعان أو تتأثر من الإرهاب في السنوات الثلاث السابقة.

وتقدم «غايبول لويف وساندلر»(٢٠٠٨)[٥٩] تحقيقًا تجريبيًا في العلاقة بين الإرهاب والنمو الاقتصادي لجزء آخر متقدم من العالم، وهو أوروبا الغربية للفترة من ١٩٧١-٢٠٠٤. ويلاحظون مرة أخرى أن النشاط الإرهابي يقلل من النشاط الاقتصادي. فعلي سبيل المثال، بالنسبة لهذا الجزء من العالم، يترجم الهجوم الإرهابي الإضافي العابر للحدود لكل مليون نسمة إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بنحو ٠.٤٪. وبالمثل، فإن الإرهاب المحلي له أيضًا آثار تحد من النمو.

(57) Abadie, A. and J. Gardeazabal (2003). "The Economic Costs of Conflict: A Case Study of the Basq Country." American Economic Review 93(1): 113-132 .
(58) Eckstein, Z. and D. Tsiddon (2004). "Macroeconomic Consequences of Terror: Theory and the Ca of Israel." Journal of Monetary Economics 51(5): 971-1002 .
(59) Gaibulloev, K. and T. Sandler (2008). "Growth Consequences of Terrorism in Western Europe." Kyklos 61(3): 411-424 .

وتخلص الدراسة إلى ان كلا النوعين من الإرهاب يؤثران على النمو الاقتصادي بشكل مختلف: ففي حين يؤدي الإرهاب العابر للحدود إلى مزاحمة الاستثمار وهروبه، فإن الإرهاب المحلي يميل إلى زيادة الإنفاق الحكومي غير الفعال.

ومع التركيز على البلدان الأقل نمواً، يري البعض[٦٠] أن الإرهاب يحد أيضاً من النشاط الاقتصادي في الأسواق الناشئة. كما توصلت تلك الدراسة إلى وجود علاقة غير ايجابية بين الإرهاب والأداء الاقتصادي، وبالتالي فإن آثار الإرهاب السلبية على النمو قوية بشكل خاص في أوقات التوسع الاقتصادي.

إن العلاقة السلبية بين الهجمات الإرهابية والنمو في هذه الدراسات تؤكد على أن الإرهاب يضعف الاقتصادات بدرجة كبيرة. والأهم من ذلك أن أثر الإرهاب أصغر وأقل استمراراً من الآثار الاقتصادية للنزاعات، وأن خفض النشاط الإرهابي يؤدي إلى زيادة ملحوظة في الدخل، وزيادة في استثمار رأس المال الثابت. فقد توصلت دراسة إلى أن القضاء على جميع أشكال الإرهاب عبر الوطنية كان سوف يؤدي إلى زيادة الدخل العالمي البالغ ٦ ,٣ تريليون دولار أمريكي. ومن الواضح أيضاً أن الحد من الإرهاب سيؤدي إلى آثار اقتصادية إيجابية أخرى، تتمثل في الزيادة في استثمار رأس المال الثابت.

ولتحديد سياق الآثار الاقتصادية السلبية للإرهاب على النمو، فإن «تافاريس» (٢٠٠٤) تقارن في نطاق الصدمات المختلفة، بين الحملات الإرهابية والكوارث الطبيعية والأزمات المالية[٦١]. وتري أن الهجمات الإرهابية على

(60) Araz-Takay, B., K.P. Arin and T. Omay (2009). "The Endogenous and Non-Linear Relationship Between Terrorism and Economic Performance: Turkish Evidence." Defence and Peace Economics 20(1):1-10.

(61) Tavares, J. (2004). "The Open Society Assesses its Enemies: Shocks, Disasters and Terrorist Attack Journal of Monetary Economics 51(5): 1039-1070.

الأهداف المدنية والعسكرية (في مقابل المباني العامة أو الحكومية مثلاً) هي الأكثر ضرراً، مما يؤدي إلى انخفاض محتمل في نمو الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٢٥ , ٠٪ من النقاط.

وبالمقارنة، فان للكوارث الطبيعية آثاراً سلبية وهامة، كذلك الأزمات المالية على نمو الناتج المحلي الإجمالي. وعندما تدرج متغيرات النمو القياسية في التحليل، فان الإرهاب لا يؤثر في الواقع على النمو.

وخلاصه القول: أنه بعد الأخذ في الاعتبار العوامل الإضافية المحددة لنمو الدخل، يخلص إلى أن الكوارث الطبيعية والأزمات المالية تؤثر على النمو، وليس الإرهاب. وبالمثل، فإن الآثار الايكولوجية التي يخلفها الإرهاب على النمو أصغر وأقل ثباتاً من الآثار الاقتصادية للصراع. وحتى الاقتصادات المحلية تبدو قادرة على التعافي بسرعة، بالنظر إلى درجة معينة من النضج الاقتصادي. ولا سيما المدن والمناطق الحضرية التي كانت أهدافاً متكررة للهجمات الإرهابية.

والخلاصة: أنه يمكن أن يتأثر النمو والدخل بالآثار السلبية (المشوهة) للإرهاب على الاستهلاك والاستثمار العام والخاص ومع ذلك، تبدو الآثار السلبية للإرهاب في معظمها ذات طبيعة متواضعة وقصيرة الأجل. وينطبق ذلك بوجه خاص على الاقتصادات الكبيرة والمتنوعة القادرة على تحمل الآثار الاقتصادية الشديدة من خلال قدرتها على إعادة توزيع رأس المال والعمل بسرعة، بالنظر إلى الآثار الفورية الموضعية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الآثار الاقتصادية الكلية للهجمات الإرهابيه على الاقتصادات الصغيرة الأقل نمواً من المرجح أن تكون أقوي، لا سيما عندما تواجه هذه البلدان حملات إرهابية مستمرة.

وفي حين أن النمو الاقتصادي والناتج يمكن أن يتاثرا سلباً بأعمال الإرهاب، فإنه لا توجد علاقة موحدة بين جميع البلدان. وتظهر الأدبيات التي تحدد الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإرهاب نتائج مختلطة ومتناقضة في كثير من الأحيان. وعلاوة على ذلك، فإن تأثير الإرهاب على الناتج يتأثر بشكل كبير بنوع الحكومة ومستوي التنمية والموقع(٦٢).

(62) Bloomberg, 'The Macroeconomic Consequences of Terrorism' 2004, http://www.econstor.eu/bitstream/10419/76482/1/cesifo_wp1151.pdf, (accessed 10 October 2015).

ثانيا: التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر
Trade and FDI

وهناك مجموعة أخرى من متغيرات الاقتصاد الكلي التي تحظي بالاهتمام في المؤلفات وهي التجارة والاستثمار الدوليان. ويؤثر الإرهاب على التجارة مباشرة عندما تصبح السلع والهياكل الأساسية المتداولة أهدافاً للإرهاب، أو عندما يزيد مستوي إنعدام الأمن من التجارة بين البلدان، مما يجعلها أكثر تكلفة[٦٣].

التأثير على التجارة TRADE INFLUENCE

يعتقد بوجه عام أن التجارة مع بلد ما يعاني من الإرهاب ينطوي على مخاطر أعلى، وهو ما يسبب زيادة في تكاليف المعاملات وغالباً ما يقلص حجم التجارة. وعلى سبيل المثال، بعد وقوع هجمات ١١ سبتمبر على مدينة نيويورك ومنطقة واشنطن العاصمة، أغلقت الحدود الأمريكية مؤقتاً، مما أوقف حركة سير الشاحنات بين الولايات المتحدة وكندا لفترة طويلة.

وفي مساهمة حديثة، قدر «نيتش وشوماخر»[٦٤] (٢٠٠٤) آثار الإرهاب العابر للحدود على التدفقات التجارية الثنائية باستخدام نموذج موحد للجاذبية التجارية. وفي هذا النموذج، تتوقف التدفقات التجارية بين الشركاء التجاريين على الهجمات الإرهابية، والمسافة بين البلدين، ومتغير الدخل، والمتغير الفردي للدخل، ومجموعة من المتغيرات الإفتراضية. وقدرا رسميا آثار الإرهاب داخل كل بلد على جميع الشركاء التجاريين للبلد. وشملت الدراسة

(63) Mirza, D.T. and T. Verdier (2008). "International trade, security and transnational terrorism: Theory and a survey of empirics." Journal of Comparative Economics 36: 179-194.
(64) Nitsch, V. and D. Schumacher (2004). "Terrorism and International Trade: An Empirical Investigation. "European Journal of Political Economy 20(2): 423-433.

فقط الهجمات العابرة للحدود، على الرغم من أن الإرهاب المحلي لاشك سيؤثر أيضاً على التدفقات التجارية. ووجد الباحثان أن أول هجوم إرهابي عابر للحدود الوطنية خفض التجارة الثنائية بنسبة ١٠٪ تقريباً، وهو ما يمثل تأثيراً كبيراً جدًّا.

كما تنشأ آثار سلبية أخرى عن زيادة التدابير الأمنية في المراكز الحدودية أو مراكز النقل الهامة مثلاً. وقد قدم البعض(٦٥) دراسة لتقييم أثر الإرهاب على التجارة بين أكثر من ٢٠٠ بلد في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٣. وانتهت الدراسة إلى أنه عندما تتضاعف الحوادث الإرهابية في بلدين بينهما معاملات تجارية في عام واحد، تتراجع التجارة بينهما بنحو ٤٪ في نفس ذلك العام. وتخلص الدراسة أيضاً إلى أنه عندما يتضرر أحد الشريكين التجاريين من هجمة إرهابية واحدة على الأقل، يؤدي ذلك إلى خفض التجارة بينهما بنسبة ٩١٪ من الحجم المتوقع في غياب الإرهاب. ويستنتج البعض الآخر(٦٦) أن الإرهاب والصراعات الداخلية والخارجية الأخرى تؤخر التجارة بنفس القدر الذي تؤخره تعريفة جمركية نسبتها ٣٠٪. وأن أي شريك تجاري تقع لديه حوادث إرهابية يشهد انخفاضاً بنسبة ٤٪ في التجارة الثنائية.

إلا أن دراسة "Egger and Gassebner" (2013)(٦٧) انتهت إلى أن آثار الإرهاب على التجارة أقل حدة. وتخلص الدراسة إلى أن الآثار قصيرة الأجل

(65) Mirza, D.T. and T. Verdier (2008). "International trade, security and transnational terrorism: Theory and a survey of empirics." Journal of Comparative Economics 36: 179-194.
(66) Nitsch, V. and D. Schumacher (2004). "Terrorism and International Trade: An Empirical Investigation". European Journal of Political Economy 20(2): 423-433.
(67) Peter. Egger& Martin. Gassebner" International terrorism as a trade impediment? June 2013, pp.1-30. http://www.etsg.org/ETSG2013/Papers/311.pdf
سوبهايو باندیوبادیاي، وتود ساندلر، وجافید یوناس ، تكلفة الإرهاب ، التمویل والتنمیة یونیو ٢٠١٥ ، ص ٢٨ .

المترتبة على الإرهاب تكون قليلة أو معدومة؛ وتكون الآثار كبيرة على المدى المتوسط، وهو ما تعرّفه الدراسة بأنه «فترة تزيد على عام ونصف عام بعد وقوع اعتداء/ حادث إرهابي».

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر Net foreign direct investment

أما بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر، فيري البعض أن الإرهاب غالبًا ما يؤدي إلى تغيرات في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للبلدان المتأثرة بالإرهاب. حيث يرفع الإرهاب من عدم اليقين ويقلل العوائد المتوقعة من الاستثمار، وهو ما يؤدي إلى تحويل الاستثمار إلى أماكن أخرى. ويترتب على ذلك خفض مخزون رأس المال الإنتاجي وتدفق التكنولوجيا المعززة للإنتاجية إلى البلد المتضرر(٦٨).

ومن الناحية العملية، يظهر أن الزيادة في مخاطر الإرهاب تقترن بانخفاض كبير في وضع الاستثمار الاجنبي المباشروتدفقاته في الاقتصادات المستهدفة. ويتطابق هذا مع النتائج السابقة التي خلص إليها إندرس وساندلر (١٩٩٦)، والتي تفيد بأن تعرض بعض البلدان لهجمات إرهابية يظهر بالمثل أن النشاط الإرهابي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان المعنية. أي أن الإرهاب قد يشوه تدفقات رؤوس الأموال الدولية، ولا سيما عندما يكون النظام الاقتصادي العالمي مفتوحا بما فيه الكفاية، ومن ثم يسمح بالتعديلات السريعة للاستثمار في مواجهة مخاطر الإرهاب(٦٩).

(68) Abadie, A. and J. Gardeazabal (2008). "Terrorism and the world economy." European Economic Review 52: 1-27.

(69) op.cit "pp: 1-27.

إن المستثمرين الأجانب غالبا ما يكونون على وعي تام بجميع أنواع المخاطر، بما فيها تلك التي يشكلها الإرهاب. وهذا الخطر وثيق الصلة بوجه خاص عندما تستهدف حملة إرهابية على وجه التحديد الاستثمار الأجنبي المباشرفي بلد ما. فالمخاطر الإرهابية تزيد من تكاليف ممارسة الاعمال التجارية لأنه يجب نشر تدابير أمنية باهظة التكلفة، كمايجب تعويض الموظفين على النحو الواجب، وكلاهما يخفض عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ارتفاع هذه المخاطر ، سيعيد المستثمرون توجيه استثماراتهم إلى بلدان أكثر أمانا.

وقدم البعض[٧٠] تقديرا لأثار الإرهاب على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في بلدين أوروبيين صغيرين نسبيا هما اليونان واسبانيا. حيث تقوم البلدان الكبيرة–مثل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة – بسحب تدفقات رؤوس أموالها الاجنبية من مصادر متنوعة، وهي قادره على تحمل الهجمات دون تحويل التدفقات بشكل قابل للقياس، كما ان البلدان الكبيرة مجهزة بشكل أفضل لاتخاذ تدابير دفاعية بعد اي هجوم لاستعادة الثقة. واختيرت اليونان واسبانيا كدراسات حالة من حيث انهما تعرضتا للعديد من الهجمات الإرهابية العابرة للحدود التي استهدفت المصالح التجارية الاجنبية خلال الفترة من العينة ١٩٦٨-١٩٩١م.

(70) Enders, Walter and Todd Sandler (1996), "Terrorism and Foreign Direct Investment in Spain andGreece," *Kyklos*, 49(3), 331-52. http://www.utdallas.edu/~tms063000/website/Econ_Consequences_ms.pdf

وبالنسبة لاسبانيا، كان هناك تاخير طويل مقداره ١١ فصلا بين ظهور الحادث الإرهابي وردود الفعل على حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير التقديرات إلى ان من اثر الحوادث الإرهابية العابرة للحدود في اسبانيا تخفيض الاستثمار الأجنبي المباشر بمبلغ ٢٣.٨٠٠ مليون دولار. وفي المتوسط، ادي الإرهاب عبر الوطني إلى خفض الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي في اسبانيا بنسبه ١٣.٥ في المائة. وبالنسبة لليونان، كانت القصة متشابهة، فالإرهاب عبر الوطني قد خفض الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي بنسبة ١١.٩ في المائة. وهذه خسائر كبيرة بالنسبة لاقتصادين صغيرين كانا يعتمدان اعتمادا كبيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للوفورات خلال فتره العينة.

وحققنا أيضا في تاثير الإرهاب على الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من الاقتصادات الكبيرة، مثل فرنسا والمملكةالمتحدة، ولم نجد تاثيرا كبيرا للإرهاب على الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه البلدان.

إن الطبيعة المتنوعة للإرهاب، ومرونة الاقتصاد، ومستوى الأمن كلها عوامل مؤثرة يمكن أن تحدد الكيفية التي يكون بها الإرهاب مكلفا على اقتصاد بلد ما. وتبين البحوث أن هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية لم يكن لها تأثير يذكر على الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي[٧١]، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر في إسبانيا زاد بالفعل بمقدار ٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٥ بعد تفجيرات قطارات مدريد عام ٢٠٠٤. وعلي العكس، كان تأثير الإرهاب على الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا

(71) THE IMPACT OF TERRORISM - GLOBAL TERRORISM INDEX 2015 - MEASURING AND UNDERSTANDING" INSTITUTE FOR ECONOMICS & PEACE, PP.1-68
http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/06/Global-Peace-Index-Report-2015_0.pdf

كبيرا . حيث تشير التقديرات إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت بمقدار ٦.١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ بسبب بوكو حرام. ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا عن السنة المالية السابقة. ويؤيد ذلك أيضا دراسة حديثة تبين أن البلدان العشرة الأكثر تضررا قد انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بها بما يتراوح بين ٠.٥١ و ٠.٨ في المائة، بينما خفضت أيضا من نمو الاستثمار بنسبة تتراوح بين ١،٣ و ٢ في المائة. وباستخدام منهجية مشابهة، فقد تبين أن العراق فقد ١٥٩ مليار دولار أمريكي منذ عام ٢٠٠٥م.

وفي الواقع، يمكن أن تتزايد الخسارة الأولية للموارد الإنتاجية نتيجة للإرهاب أضعافا كثيرة لأن المستثمرين الأجانب المحتملين يقومون بنقل استثماراتهم إلى وجهات أخرى يفترض أنها أكثر أمانا. وتبين دراسة (Abadie and Gardeazabal 2008) أن حدوث زيادة صغيرة نسبيا في المخاطر المتصورة للإرهاب في بلد ما يمكن أن تؤدي إلى خفض كبير في صافي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا البلد وتلحق باقتصاده ضررا بالغا. وتم تحليل ٧٨ اقتصاداً ناميا على مدى الفترة (١٩٨٤ – ٢٠٠٨) (دراسة Bandyopadhyay, Sandler, and Younas, 2014) وخلصت الدراسة إلى أن حدوث زيادة صغيرة نسبيا في عدد الحوادث الإرهابية المحلية في بلد ما لكل ١٠٠ ألف شخص تؤدي في المتوسط إلى خفض حاد في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر. وينخفض صافي الاستثمار بصورة كبيرة مماثلة إذا كانت الهجمات الإرهابية ناشئة في الخارج أو تستهدف أجانب أو أصولا أجنبية في البلد الذي يقع فيه الاعتداء. كما خلصت أيضاً الي أن زيادة

تـدفقات المعونـة الرسـمية يمكـن أن تـؤدي إلـى تحييـد الضـرر الواقـع علـى الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر بدرجـة كبيـرة — لأسـباب يمكـن أن يكـون مـن بينهـا أن زيـادة المعونـة تسـمح للبلـدان المسـتفيدة بالاسـتثمار في جهـود أكثـر فعالية لمكافحة الإرهاب.

الخاتمة

تحظى ظاهرة الإرهاب باهتمام قل أن تحظى به ظاهرة أخرى من قبل السياسيين والمفكرين والمتخصصين في الحقول المعرفية المختلفة، خصوصاً علوم السياسة والاقتصاد والقانون والاجتماع. ومن الملاحظ أن الدراسات الاقتصادية العربية التي تناولت الإرهاب، قليلة بالمقارنة مع الدراسات الغربية.

ومن مجمل التحليلات والدراسات المتعلقة بالآثار والتكاليف الاقتصادية للإرهاب والعمليات الإرهابية، يمكن استخلاص ما يلي:

- بالنسبة لمعظم الاقتصادات، فإن الاثار والعواقب الاقتصادية للإرهاب تكون متواضعة للغاية وذات طبيعة قصيرة الأجل .
- تستطيع الاقتصادات المتنوعة الكبيرة أن تصمد أمام الإرهاب وأن لا تظهر سلبية التأثيرات الاقتصادية الكلية.
- الانتعاش سريع حتى من هجوم إرهابي واسع النطاق .
- يمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تستخدم سياسات نقدية ومالية لتعويض الآثار الاقتصادية السلبية للهجمات الواسعة النطاق. كما أن المؤسسات المتطورة تخفف من العواقب .
- التكاليف المحلية لمعظم الهجمات الإرهابية محلية، مما يؤدي إلى استبدال النشاط الاقتصادي بعيداً عن القطاع الضعيف إلى مناطق آمنة نسبياً. ثم تستطيع الأسعار إعادة توزيع رأس المال والعمل بسرعة.
- من المتوقع أن تكون آثار الإرهاب على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ـ مثل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ـ هي الأكبر في الاقتصادات الصغيرة التي تواجه حملة إرهابية متواصلة .

- شهدت بعض القطاعات المعرضة للإرهاب – مثل السياحة – خسائر كبيرة عقب الهجمات الإرهابية.
- تعرض البلدان الصغيرة، التي تعاني من حملات إرهابية كبيرة، لعواقب وآثار اقتصادية كلية من حيث الخسائر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .
- اقتصادات الدول الأفقر تتأثر بالهجمات الإرهابية، أكثر وأكبر من غيرها.
- الآثار على المؤسسات والشركات الكبرى مؤقتة وتتناقص مع مرور الزمن، بعكس الآثار على الشركات والمؤسسات الأصغر.
- تناقص الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بعد الهجمات الإرهابية مباشرة.
- يتأثر ميزان المدفوعات سلبًا بعد الهجمات الإرهابية، حيث تتأثر حركة المال والصادرات والواردات، في الاقتصاد المعني.
- هناك آثار سلبية على كثير من النشاطات الاقتصادية نتيجة للإجراءات الوقائية في المطارات وعلى الحدود والقيود التي تفرض على التحويلات المالية والتجارة الدولية.
- يتأثر قطاع التأمين سلبًا في المدى القصير، بسبب التعويضات التي تدفع للضحايا والمتأثرين من المؤمِّنين ما يزيد التكاليف ويخفض الأرباح، أما في المدى الطويل فإن الأرباح تزداد بسبب الزيادة المحتملة للمؤمّنين ورفع الأسعار.
- الهجمات الإرهابية الكبيرة والمتكررة تؤثر على السياسة الاقتصادية بفرعيهاالنقدي والمالي، بسبب متطلبات معالجة آثار الإرهاب والعمليات الإرهابية، وهذا يعتمد بطبيعة الحال على الأوضاع السياسية والاقتصادية.

- تتأثر الأسواق المالية مباشرة بعد الأحداث الإرهابية، وتتجه الأسعار والتعاملات إلى الانخفاض الشديد أحياناً، حسب حدة ونوع الهجمات والأهداف، إلا أن الأسواق لا تلبث أن تستعيد عافيتها بعد فترة ليست طويلة.

قائمة بأهم المراجع

1. **Abadie, A. and J. Gardeazabal (2003). "The Economic Costs of Conflict: A Case Study of the Basq Country." American Economic Review 93(1): 113-132.**
2. **Abadie, A. and J. Gardeazabal (2008). "Terrorism and the world economy." European Economic Review 52: 1-27.**
3. **Adam, Klein - The Costs of Terror: "The Economic Consequences of Global Terrorism: FACTS & FINDINGS NO. 41 May 2007 http://www.kas.de/wf/doc/kas_10991-544-2-30.pdf?131022171603**
4. **Alexander, D. and Y. Alexander (2002). Terrorism and Business: The Impact of September 11, 2001, Transnational Publishers**
5. **Araz-Takay, B., K.P. Arin and T. Omay (2009). "The Endogenous and Non-Linear Relationship Between Terrorism and Economic Performance: Turkish Evidence." Defence and Peace Economics 20(1):1-10.**
6. **Arin, K.P., D. Ciferri and N. Spagnolo (2008). "The price of terror: The effects of terrorism on stock market returns and volatility." Economics Letters 101: 164-167.**
7. **Baily, M.N. (2001). Economic policy following the terrorist attacks. Washington DC. Institute for International Economics.**
8. **Blandford, D. (2002). The agricultural economics of terrorism: Markets in peril, international trade dimensions. Annual meeting of the American Agricultural Economics Association, Long Beach, CA.**
9. **Bloomberg, 'The Macroeconomic Consequences of Terrorism' 2004, http://www.econstor.eu/bitstream/10419/76482/1/cesifo_wp1151.pdf, (accessed 10 October 2015).**
10. **Brück, T. and B.-A. Wickström (2004). "Editorial: The economic consequences of terror: Guest editors' introduction". European Journal of Political Economy 20: 293-300.**
11. **Chen, Andrew H. and Thomas F. Siems (2004), "The Effects of Terrorism on Global CapitalMarkets," *European Journal of Political Economy,* 20(2), 249-66.**
12. **Collier, Paul and Anke Hoeffler (2004), "Greed and Grievance in Civil War," Oxford Economic Papers, 56(4), 563-95**
13. **Dixon, L. and R. Reville (2005). National Security and Compensation Policy for Terrorism Losses. Catastrophic Risks and Insurance. O. f. E. C.-O. a. Development, Proceedings: Policy Issues in Insurance, no. 8. Paris and Washington, D.C.: Author: 59-71.**
14. **Drakos, Konstantinos and Ali M. Kutan (2003), "Regional Effects of Terrorism on Tourism in Three Mediterranean Countries," Journal of Conflict Resolution, 47(5), 621-41 .**
15. **Drakos, K. (2004). "Terrorism-Induced Structural Shifts in Financial Risk: Airline Stocks in the Aftermath of the September 11th Terror Attacks." European Journal of Political Economy 20(2): 435-446.**

16. Enders, Walter and Todd Sandler (1996), "Terrorism and Foreign Direct Investment in Spain andGreece," *Kyklos*, 49(3), 331-52. http://www.utdallas.edu/~tms063000/website/Econ_Consequences_ms.pdf
17. Eckstein, Z. and D. Tsiddon (2004). "Macroeconomic Consequences of Terror: Theory and the Case of Israel." Journal of Monetary Economics 51(5): 971-1002.
18. Enders, W. and T. Sandler (2002). "Patterns of Transnational Terrorism, 1970-1999: Alternative Time-Series Estimates." International Studies Quarterly 46(2): 145-165.
19. Enders, Walter and Todd Sandler (2005), "Distribution of Transnational Terrorism among Countries by Income Class and Geography after 9/11," *International Studies Quarterly,* 49(4), forthcoming.
20. Enders, W. and T. Sandler (2008). Economic Consequences of Terrorism in Developed and Developing Countries: An Overview. Terrorism, Economic Development, and Political Openness. P. Keefer and N. Loayza, Cambridge University Press: New York: 17-47.
21. Evans, R.G., J.M. Crutcher, B. Shadel, B. Clements and M. S. Bronze (2002). "Terrorism from a public health perspective." American Journal of the Medical Sciences 323: 291-298.
22. Frey, B.S. and S. Luechinger (2004). "Decentralization as a disincentive for terror" European Journal of Political Economy 20: 509-515.
23. Frey, B.S., S. Luechinger and A. Stutzer (2009). "The life satisfaction approach to valuing public goods: The case of terrorism." Public Choice 138: 317-345.
24. Gaibulloev, K. and T. Sandler (2008). "Growth Consequences of Terrorism in Western Europe." Kyklos 61(3): 411-424.
25. Hyams, K.C., F.M. Murphy and S. Wessely (2002). "Responding to Chemical, Biological, or Nuclear Terrorism: The Indirect and Long-Term Health Effects May Present the Greatest Challenge." Journal of Health Politics, Policy and Law 27(2): 273-291.
26. INGA. GROTE. The Impact and Cost of International Terrorism on the Economies of the United States and the European Union:2001-2004 " ROCHESTER INSTITUTE OF TECHNOLOGY OCTOBER, 2004" p.1-27 https://www.rit.edu/~w-cmmc/literature/Grote_2004.pdf
27. Keyfitz, R. (2004). "U.S. Consumers and the War in Iraq." Business Economics 39(2): 18-23.
28. Kirk, R.M. (1983). Political terrorism and the size of government: A positive institutional analysis of violent political activity. Public Choice 40: 41-52.

29. Kleindorfer, P.R. and G.H. Saad (2005). "Managing Disruption Risks in Supply Chains." Production and Operations Management Journal 14(1): 53-58.
30. Llussa, F. and J. Tavares (2008). "Economics and Terrorism: What We Know, What We Should Know and the Data We Need." Terrorism, Economic Development, and Political Openness. P. Keefer and N. Loayza, Cambridge University Press: New York: 233-254.
31. Michel-Kerjan, E. and B. Pedell (2006). "How Does the Corporate World Cope with Mega-Terrorism? Puzzling Evidence from Terrorism Insurance Markets". Journal of Applied Corporate Finance 18(4): 61-75.
32. Mirza, D.T. and T. Verdier (2008). "International trade, security and transnational terrorism: Theory and a survey of empirics." Journal of Comparative Economics 36: 179-194.
33. Murdoch, James C. and Todd Sandler (2004), "Civil Wars and Economic Growth: Spatial Spillovers," *American Journal of Political Science*, 48(1), 138-51.
34. Naor, Z. (2006). "Untimely death, the value of certain lifetime and macroeconomic dynamics." Defence and Peace Economics 17(4): 343 - 359.
35. Navarro, P. and A. Spence (2001). "September 2001. Assessing the Costs of Terrorism." Milken Institute Review 2: 16-31.
36. Nitsch, V. and D. Schumacher (2004). "Terrorism and International Trade: An Empirical Investigation". European Journal of Political Economy 20(2): 423-433.
37. Peter. Egger& Martin . Gassebner " International terrorism as a trade impediment? June 2013
http://www.etsg.org/ETSG2013/Papers/311.pdf
38. Schelling, T.C. (1991). "What Purposes Can "International Terrorism" Serve?" Violence, Terrorism, and Justice, R.G. Frey and C.W. Morris, Cambridge University Press: Cambridge: 18-32.
39. Singh, P. (2009). "Impact of Terrorism on Investment Decisions of Farmers." Paper presented at the Fourth Workshop of the Network for the Economics Analysis of Terrorism (NEAT), October 19, 2009, Brussels.
40. THE IMPACT OF TERRORISM - GLOBAL TERRORISM INDEX 2015 - MEASURING AND UNDERSTANDING" INSTITUTE FOR ECONOMICS & PEACE, PP.1-68.
http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2015/06/Global-Peace-Index-Report-2015_0.pdf
41. Tavares, Jose (2004), "The Open Society Assesses its Enemies: Shocks, Disasters and Terrorist Attacks," *Journal of Monetary Economics*, 51(5), 1039-70.
42. Tourism Key to U.S. Metro Economies." U.S Conference of Mayors, The Travel Business Round Table, IACVB; 17 October 2002, available from

http://www.usmayors.org/uscm/news/press_releases/documents/atlanta_release_101702.pdf; Internet accessed 10 October 2004.
43. Walkenhorst, P. and N. Dihel (2002). The Impact of the Terrorist Attacks of 11 September 2001 on International Trading and Transport Activities. OECD, Paris.

تم بحمد الله وفضله وهو الموفق ومن وراء القصد